



EUROPEAN
ENDOWMENT FOR DEMOCRACY



إنسان HUMAN

مجلة غير دورية تصدر عن ملتقى اعلاميات الجنوب - رفح

العدد



ملتقى إعلاميات الجنوب South Women Media Forum

ملتقى إعلاميات الجنوب (SWMF):

ملتقى إعلاميات الجنوب مؤسسة أهلية غير ربحية، تم تأسيسها في محافظة رفح عام ٢٠٠٥، بسواعد مجموعة من الإعلاميات والأديبات وناشطات من المجتمع المدني، لتحصل على ترخيصها في عام ٢٠٠٧ وبرقم تسجيل (٨٠٣٨).

رسالة الملتقى:

ملتقى إعلاميات الجنوب، منظمة أهلية مستقلة، غير ربحية، تسعى إلى إطلاق صوت إعلامي وطني حر من خلال:

1. تعزيز وتطوير البنية المؤسسية للملتقى.
2. تطوير وتعزيز قدرات الفئات المستفيدة والشركاء.
3. تطوير منصات التواصل الاجتماعي كقنوات إعلامية.
4. رعاية وتوسيع نطاق الدراسات والأوراق البحثية.
5. الإعلام المجتمعي وتعزيز الهوية.

رؤية الملتقى:

يتطلع الملتقى لأن يكون حاضنة إعلامية ومرجع لكل إعلامي، تقود إعلام فلسطيني وطني، ينطلق منه إعلاميون مهنيون يتمتعون بالنزاهة، وإعلام الديمقراطية والحرية والعدالة وحقوق الإنسان، مشكلاً جدار حماية للمواطن، قوي بما يكفي لمساءلة الجميع.

قيم الملتقى:

يراعي ملتقى إعلاميات الجنوب قيم ديمقراطية، ومبادئ حقوق الإنسان، ويؤمن بقيم العدالة والمساواة، ويلتزم القانون والشفافية، ويدرك أن التسامح والتعددية الفكرية وقبول الآخر أساساً للإعلام الحر، وأن عدم التمييز والحق في المشاركة هو البداية لتحقيق العدالة، ويؤكد أن المشاركة والتمكين حق أصيل للجميع خاصة الفئات المهمشة.

أهداف الملتقى:

1. بناء القدرات المهنية لجمعية ملتقى إعلاميات الجنوب والشركاء.
2. المساهمة في تحسين مستوى المعرفة حول قضايا النساء الإعلاميات في قطاع غزة.
3. المساهمة في تعزيز دور الإعلام لإبراز القضايا المجتمعية.

طموحات ولكن!

أصبحت الدراسات الخاصة بالمرأة من أهم وأبرز الدراسات في وقتنا الحالي، خاصة مع ارتفاع الوعي بأهمية اشراك المرأة في تنمية المجتمع، وضمان حقوقها، وفي ظل مصادقة السلطة الفلسطينية على معظم المعاهدات والاتفاقيات الدولية كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويعتبر اشراكها في الحياة السياسية من أهم شروط الديمقراطية، وعند الحديث عن الديمقراطية نسلم بأن المساواة ومنح الفرص دون تفرقة بين الجنسين هي أحد مرتكزاتها، رغم وجودها في الدستور الفلسطيني ولكن تكمن المشكلة في آليات تطبيقها على أرض الواقع.

التعديلات التي أجرت مؤخراً على قانون الانتخابات العامة رقم (١) لسنة ٢٠٠٧، الخاصة بالبند المتعلق بالنساء والذي حدد الكوتا النسوية بنسبة ٢٦٪، تتعارض مع قرارات المجلسين الوطني والمركزي، والتي نصت على رفع نسبة تمثيل النساء بما لا يقل عن ٣٠٪ في كافة مراكز صنع القرار، مع العلم أن نسبة الـ ٣٠٪ تشكل الحد الأدنى من هذا التمثيل.

عوائق المشاركة السياسية للمرأة وعدم وصول المرأة الى مناصب مهمة ومراكز قيادية متعددة منها: الأحزاب السياسية التي تمتنع عن تولية النساء لمراكز القيادة وأيضا مرتبطة بالمجتمع نفسه وأنماط السلوك التقليدية والعقلية السائدة وسيطرة الفكر الذكوري والتنشئة الاجتماعية والسياسية التي اعتبرت غير قادرة على خوض غمار السياسة واتخاذ القرار، ونجد أن المرأة تثق في أداء الرجل السياسي وقراراته، ما أدى إلى تأخر مشاركة المرأة السياسية وحصولها على حقوقها ومساواتها بالآخر وقد يرجع ذلك الى ضعف تمثيلها بالهيئات السياسية كالحكومة والأحزاب والتشريعي والنقابات رغم وجود قوانين والتصديق من قبل السلطة الفلسطينية على المعاهدات والمواثيق الدولية.

فالمشاركة السياسية تعد مؤشراً هاماً يدلّ على مدى ارتقاء الشعوب على سلم الديمقراطية، وعلى مدى تقدمها، واستعدادها لمواجهة تحديات الحياة بشكل جماعي لا يستثني أيّاً من أفرادها، وذلك لارتباط المشاركة السياسية بمفهوم التنمية الاجتماعية، والسياسية، الذي ينعكس على مسيرة تنمية المجتمعات المستدامة بشكل عام، ومحدوديتها تؤدي الى آثار سلبية على المجتمع والحياة السياسية بصفة عامة.

رئيس التحرير

ليلى المدلل

أسرة التحرير

سعاد أبو ختلة

إكرامي المدلل

حنين جودة

تصميم وإخراج

م.أحمد كريزم

الفهرس

الثقافة المجتمعية والهيمنة الذكورية وراء عزوف الصحفيات عن الكتابة في الشأن السياسي	1
سياسة المشاركة بدلا من ثقافة الإقصاء	2
القيادات النسوية داخل الأحزاب الإسلامية	3
بين التبجيل والتبخيس، النساء يحتفن بيوم وطني	4
لم تبلغ ما يؤهلها للحياة بعد	5
المرأة في النقابات... غياب ملحوظ وعدم رضى عن نسبة تمثيلها	6
أصوات النساء الانتخابية قرار لا تمتلكه أغلبهن	7
دور المرأة في عملية التنمية والمشاركة السياسية	8
تمثيل المرأة في مجالس الحكم المحلي بقطاع غزة: تجارب وتحديات	9
المرأة الفلسطينية والمصالحة الفلسطينية دعم للجهود ودور مشهود	10
مشاركة سياسية منقوصة	11
صانعات القرار والسياسة	12
مشاركة المرأة السياسية ما بين فقر الرؤية وفقد العادات	13

الثقافة المجتمعية والهيمنة الذكورية وراء عزوف الصحفيات عن الكتابة في الشأن السياسي



غزة - من ماجةة البليسية :



قلة من الصحفيات من يكتبن في الشأن السياسي، وإن جلهن يحبذهن العمل في المجال الإنساني والمجتمعي، هذا هو المشهد الحاضر مجتمعياً، هذا العزوف إن صُح التعبير هل يُعزى ذلك إلى الثقافة المجتمعية، التي ترى المرأة دائماً في الأدوار النمطية والتقليدية، أم له علاقة بالسياسيات الإعلامية التي عادة ما يحكمها الفكر والهيمنة الذكورية .

تري الصـحفية المحررة في شبكة نوى الإخبارية شيرين خليفة :

"أن غياب الصحفيات عن الكتابة في الشأن السياسي يعود إلى أن الصحف والمواقع التي يعملن بها تحبذ كتابة النساء في القضايا الاجتماعية والإنسانية، وإسناد مهام السياسة للصحفيين الذكور، وكأن هناك نوعاً من التنميط الجنسي المبني على أساس أن المرأة أقرب لقضايا المجتمع، وفصل هذا الدور عن الشأن السياسي".



كسرُنّ الحاجز

تضيف أن هذا من شأنه أن يقلل من فُرصهن في التعمق بشكل أكبر في الشأن السياسي من ناحية، وحصر أدوارهن في الكتابة ضمن أطر محددة، ولكن لا ننسى أن ثمة صحفيات كسرُنّ هذا الحاجز منذ سنواتٍ بشكل تدريجي، وبدأن الكتابة بالشأن السياسي.

وهناك مذيوعات يقدمُن البرامج السياسية، وهذا من شأنه أن يُسهم في تغيير الصورة النمطية لما يمكن أن تتخصص فيه النساء خاصةً مع بداية ظهور مجموعةٍ من المحلات السياسيات، وهذا يشكل حافزاً لأخريات كي يخضُن غمار هذا المجال.

فيما تعتقد الصحفية المختصة في القضايا السياسية ميرفت عوف أن سبب عزوف الصحفيات عن الكتابة السياسية يعود في الأساس إلى جمود تلك القضايا، وعمقها، وتغيراتها الكثيرة والمتواصلة التي تحتاج لنفس طويل في المتابعة، والتحليل، ومغالبة النفس للنأي عن التحيز لقضية دون أخرى.

المواد الآمنة

أما السبب الثاني وفق عوف، فإنه أكثر أهمية من الأول، وهو ذاتي يقوم على أن الصحفية تفضل الكتابة في المواد الآمنة، والابتعاد عن القضايا الجدلية من جهة، حتى لا تصطدم مع السلطة، والحكومة، والفصائل، ومن جهة عدم الدخول في صراع مع المعارضين العامة، وفي الحالتين يمكن أن يلحق الضرر بالكاتبة أو أسرتها، أقله التنمر، وأخطره المس بالشرف، أو الحياة، أو المستقبل المهني.

وتستبعد الصحفية عوف أن يكون التحيز والتفضيل لدى المؤسسة الإعلامية سبباً في عزوف الصحفيات عن العمل، وأن مصلحة المؤسسة، وجذب القراء في المقام الأول، وهي الأساس بهذا الشأن، وليس التنميط الجنسي، مدلة على ذلك أن كبار الكتاب الأقوياء في القضايا السياسية الجدلية قد يكتبون بأسماءٍ مستعارة.

الكاتب والمحلل السياسي مصطفى إبراهيم، يرى أن عزوف الصحفيات عن الكتابة في الشأن السياسي له علاقة بشخصية بعض الصحفيات، من حيث هل يستطعن خوض هذا المجال؟ وهناك ليس غياباً وربما لطبيعة وشخصية الصحفية، والاستعداد النفسي، واجتهاد بعض الصحفيات لخوض هذا الغمار.

القلة ينجح

ويضيف، إن المراسلات الصحفيات وهنّ قلة اللواتي يعملن في الفضائيات والصحافة الدولية ينجحن فيه ويكتبن في المجال السياسي.

أما في مجال التحليل السياسي وفق وجهة نظر إبراهيم، فقد ظلّ هذا المجال شبه محتكر من قبل الصحفيين، ولكن رغم ذلك برزت بعض الصحفيات الكاتبات للمقال السياسي التحليلي، ولكن اقتصر هذا العمل على بعض المواقع الإلكترونية وخارج فلسطين.

الباحثة الأكاديمية والصحفية رولا عليان، اعتبرت أن عزوف العنصر النسوي عن الكتابة في الشأن السياسي مرتبط بالبنية والتركيب النفسية للصحفيات، والتنشئة الاجتماعية التي تلقتها منذ الصغر، غير أن هذا المجال يحتاج - وفق وجهة نظرها - إلى عمق تحليلي، واستقراء جيد للأحداث، والربط، والقراءة النقدية المعمقة، وثقافة متنوعة.

وتضيف أن بعض الصحفيات يواجهن إشكالات في التعبير عن آرائهن وأفكارهن السياسية مقارنة بالصحفي الرجل، وتخشى من المجاهرة برأيها السياسي خشية النظرة المجتمعية، وأن المرأة تميل إلى العمل في القضايا الإنسانية والاجتماعية وكلاهما غير موضوعي، إلى جانب أن هناك إشكالية أخرى في كيفية تسويق الصحفيات لكتابتهن على المستويين المحلي والدولي، وخلق قاعدة جماهيرية لهن.

وترجع الباحثة عليان أن هناك أيضاً وزراً يقع على عاتق المؤسسات الإعلامية والقائمين على الاعلام التي تعطي الأولوية للعمل السياسي، للرجال من قبل الاستسهال والتفضيل انقياداً للثقافة المجتمعية التي تصف النساء الصحفيات في الحقل السياسي بأنهن "مسترجلات".



مراكمة الجهد والخبرات

تقترح عليان ضرورة أن تتجاوز الصحفيات المشكلات الذاتية، وتطوير أدواتهن وأدائهن، ومراكمة الجهد والخبرات، والاستقرار الجيد، حتى تتمكن من أن تكون ذات مكانة في هذا الحقل، وتجد موطئ قدم لها في هذا العالم، خاصة وأن الكتابة السياسية تحتاج إلى تخصص في هذا المجال واهتمام وقراءة نقدية مستفيضة، ومتابعة على المستوى العربي والدولي، وقراءة لأبرز الكُتاب والنخب السياسية، معتبرة أن هذا المجال يحتاج إلى وقتٍ طويل ومؤسساتٍ داعمة لهذا النهج، حتى تخرج الصحفيات من الإطار المحلي وتتجاوز المعوقات المجتمعية.

الكاتبة في الشأن السياسي الصحفية نهال الجعيدي قالت: "يرجع غياب الصحفيات عن الكتابة في الشأن السياسي إلى عدة أسباب أهمها الثقافة السائدة لدى المجتمع بأن السياسة والرياضة، والاقتصاد هي مجالات اهتمام وعمل الرجل، وأن اهتمامات النساء يجب أن ترتبط بالتربية والمطبخ والجمال".

حصر الإعلام

وهنا لا أنكر دور المرأة والإعلام في ترسيخ هذه المفاهيم في عقلية المجتمع، فخلال العقود المنصرمة كان لدينا ندرة واضحة في النساء المهتمات في المجال السياسي، كما أن الإعلام قَرَّم دور المرأة بحصرها في مجال الموضة والأزياء والتجميل، وفصل المرأة بمقياس الجمال والإطلالة والأناقة، حتى ولو كانت وزيرة أو مديرة أو غير ذلك، وأغفل رؤيتها وعقلها، واستثنائها من الحوارات المهمة.

أما السبب الثاني وفق المختصة الجعيدي، فهو أن الكتابة في المجال السياسي يتطلب جهداً كبيراً في القراءة والمتابعة والاطلاع على المتغيرات السريعة في الساحة السياسية، وتحليلها وربط الأحداث ببعضها، وهذا يحتاج إلى مثابرة وصبر قد لا تقوى عليها الصحفيات غير الشغوفات بالسياسة والعمل العام.

والسبب الثالث، فهو البعد عن الأروقة السياسية وصناعة القرار، والسبب الرابع فهو توجه الإعلاميات للكتابة في الشأن الاجتماعي، وذلك إما لأنه جزء من اهتماماتها، أو لاعتبار السلامة الآمنة غير المتوفرة في الكتابة السياسية التي قد تعرض صاحبها لنقمة السياسيين المختلفين معها في التوجهات والأفكار.

يشار إلى أن نسبة تمثيل النساء في مواقع صناعة القرار النقابي داخل نقابة الصحفيين لم يتجاوز ٢٠٪، وأن نسبة الصحفيات اللواتي يعملن في رئاسة التحرير لم يتجاوز ١٠٪، هذا من شأنه أن ينعكس على وجودها الفعلي في حقل الكتابة، ومن جهة أخرى الكتابة في الشأن السياسي أرفع مستوى تطمح النساء إلى الوصول إليه.

سياسة المشاركة بدلاً من ثقافة الإقصاء

رغبة ماضية



لا يمكن لمجتمع أن يحقق التنمية الشاملة، وبناء مجتمع جديد، إن لم يكن للمرأة دور في صياغة القرارات المتعلقة بحياتها الخاصة والعامة، وإذا لم تأخذ حصتها من الأعمال المهنية والادارية والاقتصادية والسياسية ولم تشارك في مؤسسات السلطة في مختلف المستويات ومؤسسات صنع القرار فتمكن المرأة بات يشكل التحدي الأهم لتحقيق التنمية علي أساس المشاركة والفرص المتساوية.

ويشكل مفهوم المشاركة حاجة أساسية في المجتمعات المدنية، كما ويمثل دوراً مهماً في تطوير وتمكين آليات الحكم الرشيد، ومشاركة النساء في الحياة السياسية ضرورية لتحقيق أهداف النظام السياسي وبنيتة الديمقراطية، وهي أحد أشكال المواطنة الحقيقية القائمة على المساواة بين الرجال والنساء في لعب أدوار متساوية اجتماعية واقتصادية وسياسية، وعدم التمييز في هذا الحق السياسي بأشكاله المختلفة، سواء بالترشح أو حتى بالانتخاب، وقد أثبتت المرأة الفلسطينية جدارة منقطعة النظير في جميع المجالات التي كلفت بها، بل وتفوقت أحياناً على الرجال.



منظومة الحقوق

المشاركة السياسية جزء من منظومة الحقوق للمرأة، هكذا بدأت وسام جودة الناشطة النسوية ومنسقة برنامج المناصرة في مركز شؤون المرأة حديثها، مبينة أن المركز يقوم على التوعية والمناصرة والتشديد، والتدريب للكوادر الميسرين في العملية الانتخابية، والعمل على تعزيز دور المرأة.

ولاحقاً ستقوم المؤسسة بالرقابة على الانتخابات الفلسطينية لعام ٢٠٢١م، كونها مؤسسة نسوية حقوقية، وترى أن الجميع سيعمل على مراقبة الانتخابات من منظور حقوقي أو من منظور حزبي، لكن المؤسسة تطمح أن يكون لها دور في الرقابة من منظور النوع الاجتماعي.

لا قوائم نسوية

فيما يخص الانتخابات الفلسطينية المزمع عقدها في ٢٠٢١م، وتمثيل المرأة لفتت جودة أن معظم القوائم الرئيسية المشاركة في الانتخابات لأحزاب سياسية بالدرجة الأولى مع وجود بعض القوائم الشبابية المستقلة، وأن المجتمع وثقافته غير قادرين على تقبلهم.

ولم تخف جودة أن لا بؤادر لوجود قائمة نسوية مستقلة، وأن النساء اعتادت على فرز الأحزاب لهن ضمن قوائمهم الخاصة بالانتخابات وتمثيل النساء داخلها، معتبرة أن فرصتهن بالفوز أكبر، متمنية على الأحزاب دعم الكوطة النسوية، بحيث تكون نسبة تمثيل النساء أكثر من ٣٠٪، لأن القوائم الرسمية هي قوائم عن الأحزاب، وهذا يعزز انتخاب النساء، لأن المرأة الفلسطينية تستحق، وتمنت على القوائم المستقلة "كالشباب" أن يكون فيها تمثيل قوي للمرأة، تمهيداً للأفضل وتمكين النساء داخل البرلمان بشكل مُرض.

وأضافت: "ما بدنا نضل نحكي بدنا كوطة"، بل نطالب أن يكون تمثيل المرأة طبيعياً، لأن واقع المرأة الفلسطينية وما قدمته من تضحيات تستحق أن يكون لها تمثيل جيد في المجلس التشريعي والمجلس الوطني والرئاسي إن وجدت لديها الكفاءة".

ثقافة مجتمعية

من جهتها أكدت عندليب عدوان مديرة مركز الاعلام المجتمعي "cmc" والناشطة النسوية، أنه من غير المعقول عمل قائمة نسوية مستقلة، نظرا للظروف الموضوعية الموجودة حالياً، التي لا تسمح بنجاحها، ولا تحقق نسبة الحسم فيها، مشيرة إلى أن الثقافة المجتمعية الموجودة لا تعزز دور المرأة في العمل السياسي.

وأوضحت عدوان أن المؤسسات النسوية ليست كتلة واحدة، ولا توجه واحد لتقوم بعمل كتلة مستقلة، موضحة أن النساء اللواتي يعملن في المؤسسات منهن قيادات نسوية ومستقلات وأخريات يعملن ضمن الأحزاب والفصائل.

واستكملت حديثها بأن مجال عمل المؤسسات يختلف من مؤسسة لأخرى، منها مؤسسات إغاثية، ومؤسسات تعمل على تنمية المرأة الاقتصادية للمرأة، وأخرى تعمل في مجال حقوق المرأة وبناء القدرات، وأخرى تتعلق بالشأن العام والعمل السياسي.

وقالت عدوان: "إن الظروف القائمة مع نخبة المجتمع من مؤسسات واتحادات ومنظمة التحرير والوزارات، والسلطة، والفصائل، والأحزاب كلها، تتيح الحد الأدنى من تبوء النساء مراكز صنع القرار، فكيف يمكن للمجتمع أن ينتخب قائمة نسوية مستقلة وبالتأكيد تعتبر قائمة محكوماً عليها بالفشل؟".

الوعي المجتمعي

وأوضحت عدوان أن هناك حاجة لرفع الوعي بدور المرأة على جميع مؤسسات الدولة، سواء التابعة للسلطة التشريعية، أو التنفيذية، أو القضائية، ومنظمات المجتمع المدني، مثل: النقابات، والجمعيات الأهلية، ومن ضمنها الحركة النسوية، أيضا العمل على تأهيل الوعي المجتمعي لتعزيز دور المرأة ودعمها في الوصول لمواقع صنع القرار، مشيرة إلى أهمية نشر الوعي، وفهم دورها كونها مواطنة وشريكة لتصبح ضمن الثقافة الشعبية، مؤكدة أنه عندما يصل المجتمع لهذا المفهوم، لن يكون هناك حاجة لقائمة نسوية بحتة، وستكون المرأة موجودة على القوائم مثلها مثل الرجل، أو على الأقل في مواقع متقدمة على القوائم الانتخابية تفوق نسبة ٣٠٪ التي أقرها المجلس المركزي التابع لمنظمة التحرير في اجتماعه، وتفوق نسبة ٢٦٪ التي أقرها المرسوم الرئاسي كوتة للنساء في القوائم.

وأشارت عدوان أن مركز الإعلام المجتمعي يقوم برفع الوعي، ودعم النساء، والشباب، وتطوير قدراتهم ومعارفهم حول حقوقهم المقررة بالاتفاقيات والقوانين الدولية، ومن الملاحظ أن نسبة الوعي لهذه الفئات ارتفعت خاصة بعد الإعلان عن نية عقد الانتخابات الفلسطينية، ومنحتهم القدرة على ممارسة أدوارهم بكامل الحرية.

الموروث الثقافي

من جهته قال ناهض خلف منسق المشاريع في طاقم شؤون المرأة: "إن المشاركة السياسية للمرأة ما زالت متدنية، رغم دورها الفاعل والبارز في عملية النضال الفلسطيني بكل مراحلها، ويرجع إلى العديد من العوامل أبرزها: أن المجتمع الفلسطيني ما زال بطبعه مجتمعاً ذكورياً، ولا يزال الموروث الثقافي يقف حائلاً أمام المرأة ودورها، وانتزاع هذا الحق منها، فهو بحاجة لتوسيع دائرة الوعي والاهتمام بقضايا المرأة، وأيضاً القوانين والتشريعات الفلسطينية لم تمنح تمييزاً إيجابياً للنساء خاصة فيما يخص عملية المشاركة السياسية أو دورها في مواقع صنع القرار" مضيفاً: "أن الانتخابات لا تشكل وحدها الديمقراطية، فما زال المجتمع يفتقر إلى ثقافة الديمقراطية، ويجب أن يسعى الجميع لترسيخها داخل المجتمع من خلال مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، والتنشئة الاجتماعية والسياسية".

دور المجتمع المدني

وعن دور مؤسسات المجتمع المدني وخاصة النسوية قال خلف: "لعبت المؤسسات النسوية دوراً حيوياً ومحورياً في هذا الجانب، من خلال حملات الضغط والتأثير من خلال الائتلافات التي تشكلت لإعادة صياغة الكثير من القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق النساء، ونسبة تمثيلهن في المشاركة السياسية، وأيضاً برامج التدريب وبناء القدرات التي تستهدف مختلف شرائح المجتمع بدءاً من النساء والفتيات من خلال توعيتهم بحقوقهن السياسية، باعتباره حقاً مدنياً سياسياً مكفولاً لهن في القوانين والتشريعات الفلسطينية، ودولياً في منظومة الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، ومروراً بالرجال من خلال توعيتهم بحقوق المرأة السياسية ودورها السياسي في المجتمع مثلها مثل الرجل، ودعم وحماية النساء في هذا الحق".

وعلى صعيد مشاركة المرأة السياسية داخل الأحزاب السياسية وفي هيئاتها القيادية، أوضح خلف أنه ما زال هذا الجانب محدوداً وضعيفاً جداً، إذ لم نجد حتى اليوم أي تمثيل لوجود النساء في عضوية صناع القرار داخل الأحزاب إلا بصورة ضعيفة جداً، لا تتعدى ما نسبته ١١٪ فقط.

كما يجب على أصحاب القرار السياسي داخل الأحزاب السياسية منح النساء القيادات تمثيلاً أوسع داخل هيئاتها العليا على قاعدة الكفاءة والمساواة في الفرص، دون التمييز على أساس الجنس، ولا ينحصر دورها فقط في التصويت في الانتخابات أو المشاركة في لقاءات التوعية والتدريب.

ورغم أن الكوطة النسوية تمنح النساء تمثيلاً إيجابياً في الانتخابات يصل إلى ٣٠٪، فاعتبره خطوة مرحلية أولية، أملاً بالوصول للمساواة الكاملة بين الرجال والنساء في إدارة العملية السياسية وخاصة الترشح، وأنه في أول انتخابات تشريعية فلسطينية عام ١٩٩٦، كانت نسبة مشاركة المرأة ٥.٦٪ فقط، وارتفعت الانتخابات التشريعية الثانية في العام ٢٠٠٦، لتصل إلى ١٧ امرأة وصلن قبة البرلمان، أي بنسبة ١٢.٨٪.



توصيات

ويرى خلف أن هناك ضرورة للعمل على توفير بيئة قانونية حاضنة ومناسبة تساعد على زيادة نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، تعمل على تعزيز الديمقراطية داخل هيئاتها، وتمكين دور ومكانة النساء فيها والدفاع عنها، والعمل على توحيد الجهود لدى المؤسسات النسوية المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني، ووجود رؤية واضحة لبناء خطة إستراتيجية تدعم النساء للمشاركة في الانتخابات ترشحاً وانتخاباً.

وقال خلف: "نحن اليوم أمام استحقاق حقيقي فيما يتعلق بمشاركة المرأة السياسية، بعد إصدار المرسوم الرئاسي من الرئيس محمود عباس فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية والرئاسية، ويجب العمل بشكل متكاتف على نشر الوعي والثقافة بين أفراد المجتمع الفلسطيني بأهمية دور المرأة، ووجودها في مراكز صنع القرار المختلفة".

“بين الذويان والحضور” القيادات النسوية داخل الأحزاب الإسلامية نهج متقدم ومحدودية التنفيذ



إنسان/ آية اسليم



تظل المشاركة السياسية للمرأة في الأحزاب الإسلامية غير متاحة لها، والتعامل معها بالأمور التقليدية مقارنة بالرجال، فهي قادرة على نسج العلاقات بأبعاد وجوانب مختلفة، بدرجة تتيح للنساء عملية التمكين السياسي وصنع القرار، فالمشاركة السياسية للمرأة تتيح دمجاً حقيقياً للنساء، وتعزز تمثيلهن ليس فقط مجرد ضمان تمثيل كمي، ولكن أيضاً تحقيق نقلة نوعية واضحة في دمج قضايا النساء في الجهود التنموية والسياسات العامة كافة.

مجلة "إنسان" تسلط الضوء على المرأة السياسية المهمشة التي تعمل فقط داخل الأحزاب السياسية الإسلامية، كي تسد رمق الجوع بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة، وليس لها أي صوت والعنصر الذكوري دائماً هو المسيطر.



التيارات الإسلامية

بدورها أكدت آمنة حميد مسؤولة في دائرة العمل النسائي لحركة الجهاد الإسلامي، خلال حديثها لـ "مجلة إنسان"، أن حقيقة واقع المرأة في التيارات الإسلامية أفضل حالاً من سواها، تحديداً لمكانة المرأة المسلمة التي منحها إياها الإسلام وشرفها بذلك، منوهةً إلى أن صنع القرار ليس منوطاً فقط باسم أو مكانة خاصة في التسلسل التنظيمي، أو حتى الحصول على مقعد في مجلس الشورى أو المكتب السياسي.

ولفتت حميد إلى أن الأمر يتوقف على قدرة المرأة على إيصال صوتها، وتأثيرها على شرائح المجتمع المختلفة، ليس فقط في داخل الحركة أو التنظيم، مشيرة إلى أن دور المرأة الفلسطينية الأساسي والاجتماعي هو القيام ببناء وتعزيز صمود القاعدة الشعبية الحامية للمقاومة، والحفاظة لعهد الشهداء ودمائهم، وعلى هذا فإن الاعتصامات والتظاهرات ليست سوى وسيلة واحدة من وسائل فرض الحضور الجماهيري للمرأة، وإيصال رسالة الأصوات للنساء اللواتي يصنغن تأثيراً مهماً يضاف إلى القضايا التي يعتصمن بها أو يتظاهرن من أجلها مثل قضية الأسرى الفلسطينيين والأسيرات، وقضايا القدس ومستجدات الاقتحامات والاعتداء على المrabطات، كل هذه الأمور تستوجب وقفة حقيقية للتأثير في الرأي العام، وإعادة البوصلة صوب القدس والثوابت الفلسطينية بعيداً عن إطار أو حزب بعينه.

وأكملت: "المعوقات والعوائق بالدرجة الأولى تتمثل في وجود الاحتلال الجاثم على صدر المرأة الفلسطينية ينغص عيشها، ويفتت فؤادها بأسر أبنائها، وقتل أولادها، وزوجها، ومطاردة ذويها، وسرقة أرضها، لا معوقات وعراقيل أكبر من ذلك".

وتابعت حميد إلى أن مسيرة المرأة للنهوض بواقع المرأة المسلمة مستمرة في ظل كل المتغيرات السياسية والاجتماعية والإقليمية، وبالتحديد الحملة المسعورة التي يهدف الاحتلال منها للنيل من عزيمة المرأة الفلسطينية وقوتها وصلابتها.



عائق المرأة ذاتها

وقالت **هدى حمد مسؤولة في العلاقات الوطنية في حركة حماس**: "بدايةً لا أودُّ أن أُحمِل المجتمع وزر ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية، العبء الأكبر يقع على عاتق المرأة ذاتها، ما دُمنا لم نصِل لحالة يؤمن النساء ببعضهن البعض، لن نستطيع الوصول لما نريد، واعتبرت أن أول عائق هي المرأة ذاتها، لأنها لا تدعم النساء الأخريات، وثانيها جهل الكثير من النساء لحقوقهن السياسية التي نص عليها الشرع قبل القانون، فكثيراً ما تتساق المرأة من قبل ذكور آخرين سواء أكان أباهما، أو زوجها، أو أخاهما، فاختياره يكون اختيارها.

مشيرة إلى أنه إذا ما وصلنا لحالة من الإيمان ببعضنا البعض، ومعرفة حقوقنا السياسية، وكانت آراؤنا تعبر عتاً، سنصل للمشاركة في الأحزاب ومراكز صنع القرار.

وقالت حمد خلال حديثها لـ "مجلة إنسان": "بلا شك أن كل غياب ولو كان طفيفاً يؤثر على مشاركة المرأة السياسية، الديمقراطية الحقيقية هي المُشجع الأول لمشاركة المرأة، الديمقراطية تنادي أن الجميع على حد سواء دون التفريق بين الأجناس، وفي بلادنا الديمقراطية مفقودة أساساً لجميع الفئات، فما بالك بغيابها عن فئة "مهمشة" وهن النساء، من البديهي أن يؤثر ذلك على مسار المرأة في العمل السياسي، وربما خرق حقوقها أو سلبها في كثير من الأحيان".

وأوضحت ضرورة أن نكون صريحين أكثر، نحن نعيش في بلاد إسلامية مُحافِظة تكاد تقتارب التشدد في تولي المرأة لمناصب رفيعة، وهذا يبدو ظاهراً أكثر في مشاركة المرأة في العمل السياسي للأحزاب السياسية، وتابعت: "كم امرأة تشارك في المكتب السياسي لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، ستجد أن النسبة معدومة، وربما تصل للصفر، وهذا يعود للعقلية الشرقية، التي لربما لم تصل حد اليوم للإيمان بالمرأة وقدراتها، وإن آمنت تكون للدعاية السياسية أو الانتخابية، لذلك تكون المرأة بعيدة عن العمل السياسي للأحزاب السياسية الإسلامية أكثر من غيرها.

وأضافت أن المرأة بصفة عامة في المجتمع الفلسطيني لا تعيش حالة من حرية الرأي والاختيار، وهذا يعود -كما أسلفت- للعقلية العربية الشرقية المتشددة، ونظرتها اتجاه المرأة، لذلك لا تستطيع المرأة تولي مناصب رفيعة في الأحزاب السياسية والإسلامية، كما وتواجه النساء الكثير من العقبات التي تثبط وتحبط عمل المرأة، والنساء ذاتهن لا يدعمن بعضهن البعض داخل أروقة الحزب، وفُرقة صفهن يجعلهن عرضة أكثر للتفرد، والتفرد يزيد من تسلط الفئات الأخرى عليهن. وأكدت حمد أن صوت المرأة كان فردياً، ولا يعبر عن جماعات ضغط ومناصرة نسوية خالصة، ولم تعمل النساء تحت مظلة واحدة موحدة بعيداً عن الحزبية والتعصب، وهذا ما جعل منهن لقمة سهلة أمام تسلط الذكور في الأحزاب وحرمانهن من حقوقهن، وأردفت: "علينا دائماً أن نذكر أنها حقوق وليست مطالب، ولنصل للارتقاء بالعمل السياسي علينا أن نكون جميعاً تحت مظلة واحدة بجميع أطيافنا واختلافاتنا، ونجعل من صقل شخصية المرأة ووصولها لمركز صنع القرار هدفاً رئيساً نحارب من أجله.

حضورها كبير

وأوضح أن المرأة غير مغيبة إطلاقاً، بل هي حاضرة، أما الفجوات فهي حاضرة بفعل انعكاس طبيعة المجتمع الفلسطيني الذي كغيره من المجتمعات الشرقية مازالت تميل إلى الذكور في مجال القيادة السياسية والوطنية. وأشار إلى أن المرأة لا تلعب دوراً دعوياً فقط، بل هناك أدوار كثيرة تقوم بها على الصعيد الاجتماعي والسياسي والوطني، لكن بالفعل نحتاج إلى المزيد من الأدوار للمرأة في المجالات المختلفة الأخرى.

من جهته، قال **حازم قاسم الناطق الإعلامي باسم حركة حماس**: "إن لدور المرأة في العمل السياسي والوطني والحركي والتنظيمي أهمية مركزية، نظراً للتأثير والدور البالغ للمرأة في كل المجتمعات خاصة المجتمع الفلسطيني". وبيّن إلى أن المرأة الفلسطينية تأتي في طليعة الفئات المضحية فمنها أم، وزوجة، وبنت، وأخت الشهيد، والأسير، والجريح، والمبعد... إلخ كما أنها دائماً في دائرة الاستهداف الصهيونية قتلاً وأسراً.

وأضاف: "أن المرأة لها حضورها الكبير في القرار والتوجهات، وهناك الحركة النسائية لحركة حماس التي تشارك في القرار وتساهم في العمل السياسي الخاص في الحركة.

ومن جانبه، أكد الدكتور وليد القططبي "عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي: "لم تكن المرأة في مراكز صنع القرار في الأحزاب السياسية الإسلامية بسبب الثقافة الإسلامية، السائدة بين قيادة وكوادر الأحزاب، التي لا تعطي المرأة أهمية ودور في صنع القرار السياسي، ولا تسمح لها بالمشاركة السياسية، نظراً لاعتمادها على تراث متخلف من الفقه الجامد والفكر التقليدي، جعل المرأة مجرد تابع للرجل في البيت، والعمل، والنشاط السياسي والحزبي، وهذا انعكس سلباً على عدم وجود المرأة في مراكز صنع القرار. وأوضح أن العوامل المعيقة للمشاركة السياسية للمرأة هي في الثقافة المتخلفة التي لديها قراءة لدور المرأة في المجتمع أخذتها من تيار إسلامي فرض سيطرته على المجتمع والسياسة يرى في المرأة عورة، ويراهها أقل من الرجل، وتخلف اللوائح الداخلية للأحزاب الإسلامية، التي لا تعطي للمرأة دوراً في قيادة العمل الحركي الإسلامي، مشيراً إلى أن المرأة نفسها لا تتقدم في الصفوف حتى تنتزع حقها في المشاركة السياسية وتطالب وتسعى لتمكين المرأة.

وأضاف القططبي: "أن تمكين المرأة فريق للمساواة بين الجنسين والمشاركة السياسية، ولكن المساواة لم تتحقق حتى الآن، لأن مفهوم التمكين يحتاج إلى تغيير، فتمكين المرأة يبدأ من الذات، بأن تثق المرأة بنفسها وقدراتها وتتقدم لتثبت نفسها في ميدان العمل، وتنتزع المساواة في حدود الضوابط الطبيعية والدينية، وتحقيق المساواة يحتاج إلى تعديل قوانين ولوائح الأحزاب للمساواة بين الرجل والمرأة. وأكمل: "التحدي الرئيسي للمشاركة السياسية للمرأة، هو تحدٍ ثقافي، واجتماعي، وقانوني، وليس "تحويل النظم السياسية من طبيعتها الذكورية"، فحتى في الدول الغربية التي لا زالت القوانين المعيقة للمساواة والمشاركة ظلت المرأة في الصفوف الخلفية للعمل السياسي، وذلك ناتج عن عوامل فطرية في المرأة بالدرجة الأولى، وكذلك النظرة الاجتماعية التقليدية للمرأة، وعدم مساواة اللوائح الداخلية بين الرجل والمرأة". وتابع: "أن الدور الدعوي للمرأة هو الأكثر بروزاً في العمل السياسي للمرأة في الأحزاب الإسلامية، ولكن هذا لا يمنع تقدمها من العمل الدعوي إلى اقتحام بقية مجالات العمل الحركي السياسي، وأن يكون لها دور في اتخاذ القرارات السياسية والقرارات الأخرى كافة".



رأى سياسى

بدورها، أكدت الإعلامية والناشطة النسوية ماجدة البليسي أن أداء العضوات بشكل عام سواء أكان إسلامياً أم غيره، لم يكن بالشكل المطلوب، ولم يلتزم بتنفيذ برامجهن الانتخابية، وهذا واضح على أرض الواقع حيال انتشار البطالة وسط الشباب، والفقر المدقع الذي لا يميز بين لون وآخر. وأضافت: "إن خطاب الحركة الإسلامية العام مختلف عن الخاص بالمرأة، أينما كانت ما زالت تعاني من سطوة وهيمنة الفكر الذكوري الرجعي حيال تولي المرأة المناصب القيادية داخل الأحزاب، وإن كان حال المرأة داخل بعض الأحزاب أفضل بشكل محدود ولكنه غير مرض. وقالت البليسي إن: "الشريعة الإسلامية تحثُ بشكل واضح على مشاركة المرأة الفاعلة في صناعة القرار"، مشيرة إلى أن هناك شواهد من السُّنة بذلك المرأة كانت مستشارة في الغزوات وعملت محاسبة في عهد عمر وحملت السلاح، ولكن كل ذلك يتم طمسه أمام الفكر الرجعي التمييزي، وقانون العشيرة والموروث الثقافي السلبي الذي يسعى إلى إبقاء المرأة في الخلف. وتابعت أن الكوتة في الوضع الحالي هي ضرورة في ظل ضعف الوعي المجتمعي حيال تولي المرأة المناصب القيادية، وكذلك سياسة التهميش والإزاحة من قبل القيادات السياسية في الأحزاب والفصائل، وما زالت المرأة في ذات الوقت تحتاج إلى تمكين سياسي أكبر يُمكنها من المنافسة على مواقع صناعة القرار.

بين التبجيل والتبخيس
النساء يحتفين
بـيوم وطني
ويبحثن عن مساحة
تتسع لهن في
قوائم الأحزاب



خاص إنسان



اعتمد مجلس الوزراء في جلسته رقم (١٣) المنعقدة بتاريخ ١٧ تموز ٢٠١٩م، السادس والعشرين من أكتوبر يوماً وطنياً للمرأة الفلسطينية، وجاء هذا القرار في إطار خطة الحكومة الفلسطينية وقيادتها السياسية بالعمل على تمكين المرأة الفلسطينية وتعزيز دورها، على المستوى الوطني، واعترافاً رسمياً بما قدمته المرأة الفلسطينية، ودورها الهام والمحوري في حركة التحرر الوطني منذ انطلاقة الثورة وحتى يومنا هذا، فهي رمز التحدي والصمود، على الرغم من الظروف المعيشية التي تعيشها في ظل الاحتلال وانتهاكاته سواء ومنها: العنف، والتهمير، والتشريد، والقتل، وتحمل تبعات الانقسام ومحاولاتها المستميتة لرأب الصدع ووقوفها ضد الانقسام، حيث كانت حاضرة بقوة في مسيرات وقف الاستيطان، وانهاء الانقسام، وناضلت بشهامة في الظروف ومع اختلاف المعطيات.

اعتماد هذا التاريخ له دلالات قيمة وعريقة بالنسبة لمسيرة المرأة الفلسطينية وكفاحها؛ حيث عُقد في مثل هذا اليوم أول مؤتمر نسائي فلسطيني في مدينة القدس بتاريخ ٢٦ تشرين أول ١٩٢٩م، وسط مشاركة فاعلة وبحضور أكثر من ٣٠٠ سيدة، الذي خرج بمجموعة من القرارات القوية، التي عبرت بصدق عما كان شعب فلسطين يتطلع إليه ويطلبه آنذاك، وبداية مشاركة المرأة الفلسطينية الفعلية المنظمة في العمل السياسي.

ومر يوم المرأة للعام ٢٠٢٠م، الذكرى السنوية الأولى صامتاً، والنساء تلملم جراحاتها في الحجر الصحي، تعاني من وضع متهالك على جميع الأصعدة سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وحارسة نارنا الدائمة تحترق كل عام، لتظل القضية حاضرة في الوعي، بينما الجهات الرسمية ترفع الغطاء عن النصب التذكاري، لاحقاً في مطلع العام أصدر الرئيس مرسوماً بعقد الانتخابات، الحركة النسوية مفعمة بالأمل، وتتطلع لحدوث تغيير، تم إقرار "كوتة" المشاركة السياسية للمرأة بنسبة ٢٦٪، وتوالت اللقاءات في أروقة الحركة النسوية للتحضير للانتخابات التشريعية المقبلة والمزمع عقدها في مايو من العام الحالي، وتوالت المراسيم والتعميمات من تقييد للعمل الأهلي الذي تعول عليه الحركة النسوية لدعمها في معركة إثبات الذات في ظل تعنت الجهات الرسمية التي أفردت تعميماً لقاضي القضاة حسن الجوجو يعد انتهاكاً للمواثيق كافة التي سعت الحركة النسوية لإثباتها، كونها مواطناً كامل الحقوق والواجبات.

ومازال الفكر الميزوجيني راسخاً في عقول نساء ورجال، مثقفين وساسة، احتقار النساء وعدم احترام قدراتهن؛ حتى إذا بلغن مكانة علمية وأكاديمية مميزة، يعتبرونها غير أهل للحياة لتكون عضواً في المجلس التشريعي، النظرة الدونية للمرأة والتي كانت سمة عصور الظلام في أوروبا إبان الحكم الباباوي؛ حيث كُره النساء السمة الغالبة لدى طوائف المجتمع كافة، وبالذات لدى طبقات المجتمع المخملية من حكام، ومثقفين، ورجال دولة، ويبدو أننا نعود للمربع ذاته فرغم كل عبارات التبجيل، ولافتات تعظيم دور النساء في الأحزاب السياسية والعمل المجتمعي، تبقى النساء حبيسة برامج حزبية ضيقة الأفق، لا مكان فيها للنساء سوى في دورها التقليدي القائم على خدمة الحزب، الحشد والتأييد، لكن مراكز صنع القرار حكر على الرجال الا فئة قليلة غالباً تكون مدعومة، ولا اعتبارات خاصة نادراً ما يكون معيارها الإمكانيات والقدرات الخاصة والضوابط المهنية.

لم تبلغ ما يؤهلها للحياة بعد

جلسة نقاش بعنوان:

دور المرأة
في المشاركة

on the topic of:

stinian Women
Participation

مشروع الصحفيين
Power Project



أعداد : حنين عبدالله جوده



للهولة الأولى كنتُ أظنُ أنني
على أعتابِ مكانٍ يعجُّ برائحة
الكتب، الروايات، والقرارات
المصوغة على أوراق المعاناة،
كانت الشمس تفتersh ساحة
المكتب، تطأطي رأسها خجلاً خلف
امرأة لظتها نار الغربة والإبعاد،
تفتersh أرض السجون بالآلام،
تلتحف حنين الغربة، تسير لغربةٍ
لم تكن بالحسبان، تغرس في كل
بلدٍ لهفةً وشوقاً لموطنها، على
أمل يوم الحصاد.



امراة خلقت لتصنع اسماً وتجسد معاناة

مريم أبو دقة، ابنة محافظة خانيونس، عبسان الكبيرة، فدائية، رائدة، وعضو بالمكتب السياسي للجبهة الشعبية، أول غزيرة طاردها الاحتلال الإسرائيلي، ترعرعت في أسرة بسيطة مكونة من والديها وثمان بنات وولد.

أبو دقة ناشطة نسوية منذ الصغر، وجهت رسائل لزعماء فلسطين والعرب، منهم أحمد الشقيري، والرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، واعتقلت في سن الخامسة عشرة من عمرها.

شكراً للظروف القاسية التي جعلت مني أسيرة أعرف عدوي

كلمات تجسد معاناة مريم التي سُرقت منها طفولتها، وانتزعت من أهلها ومدرستها. عاُمان من التعذيب والتحقيق كفيلاً بالغاء طفولتها، وهي التي لم تبلغ من العمر ما يؤهلها للحياة بعد، ويواصل الاحتلال استبداده بإصدار قرار إبعاد بحقها في أقل من ثمان وأربعين ساعة من لحظة الإفراج عنها.

للحظة ظنت مريم أنها تشيخ نفسها، لكن ذلك القرار كان بداية مسيرة نضال وإصرار على الكفاح والنضال لتحقيق حلم العودة.

أكون أو لا أكون

تلك الكلمات التي تحمل القداسة والمعنى الكبير لئدرتها في ذلك الوقت، فامرأة مناضلة تمثل استفزازاً وتثير استغراباً بين العابرين وفي المجتمع، فعلى مريم تحدي ذلك الوضع: "نعم أنا امرأة فدائية ولوطني مكانته داخل أضلعي، فقضيتي شرفي الوحيد".

كانت مريم بشخصيتها تخلق لنفسها مكانة بين القادة والسياسيين وكان لها شأنها، فهي إما أن تكون أو لا تكون فهي كتلك الرصاصة التي خرجت من بندقية رجل عاشق لوطنه.

رحلة العودة

أصرت مريم على تجسّد رحلتها في كلمتين فقط: " رحلة العودة " .

من امرأة عسكّرية في مكتب الفتيات في معارك أيلول بالأردن إلى جمع التبرعات، وتنظيم الندوات لتبدأ قصتها من مكان آخر بعد طردها، حيث خرجت إلى لبنان بجواز سفرٍ يعني، وكانت بداية ثورة جديدة، وكان لها نصيب الأسد في تلك الرحلة بلقائها قادة الثورة أمثال حكيم، وديع، غسان كنفاني، وأبو علي مصطفى، والكثير من الرفاق الذين كانوا بمكانة الحاضنة لها.

ما بين العمل النسوي والعسكري

من عضوٍ في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وتأسيس اتحاد لجان المرأة الفلسطينية بإطار الشبيبة الفلسطينية، التابع للجبهة في لبنان، إلى سوريا لتشكيل تنظيم اتحاد المرأة من قبل الجبهة، إلى ليبيا، انتقالاً لدورها المهم في انتخابات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، إلى ملاحقتها في الساحة السورية خلال اشتباكات بين الفلسطينيين والسوريين، إلى إرسالها بقرار قيادي للعراق، هرباً من قوات الردع لعدم اعتقالها، فقد كان لقب فدائية وعسكّرية بالجبهة الشعبية تهمة في ذلك الوقت ثم استمرت رحلة هروبها إلى أن استقرت في سوريا بعد الكثير من الصعوبات.

ما بين حقّ دفين وحماسة الانتقام

كانت أبو دقة من أوائل من حملن السلاح أمثال: ليلي خالد، ونادية، ومجموعة من الفتيات، وكان ما يثير الاستغراب أنهن يعملن عاملات نظافة لمخلفات الاشتباكات نهاراً، وحاملات للسلاح مقاتلات ليلاً، كنّ مثلاً يُحتذى به ما دفع الكثير من الفتيات للمشاركة في جبهة النضال.

المقاومة والتعليم

خلال معترك الحياة التي كانت تخوضها قررت مريم بعد يقينها التام بأن المرض الوحيد هو الاحتلال خوض غمار معركة العلم، وكان للجبهة الشعبية دور كبير في دمج مريم بالأطر التعليمية، لخلق قيادية ذات معرفة واسعة وشأن تمثلهم في المجالس والندوات، فالتحقت بالجامعة، وحصلت على العديد من الدورات وتفوقت، ونالت شهادة الماجستير التي كانت بعنوان "تطور الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية في العصر الراهن ما بين السبعينات والتسعينات، ثم شهادة الدكتوراة بعنوان "تحرر المرأة والعادات الثقافية العربية".

وقد واجهت د. مريم كثيراً من العراقيين التي كان من الممكن أن تحد من عزيمتها وتعوق مشوارها التعليمي، فقد كان تفوقها يثير استفزاز بروفيسور إسرائيلية تعمدت عرقلة مشوارها التعليمي، لكن إصرار د. مريم على إكمال دراستها جعلها مصدر إلهام، لتتعرف بها عن قرب، وفي إحدى النقاشات بينهما وصفتها بأنها امرأة ذكية.



نشاطات مريم لإبراز دور فلسطين بالتراث والفن

كرّست د. مريم نفسها لنقل معاناة الأسيرات وقضيتهنّ فشكّلت فريقاً غنائياً تمثيلاً ثقافياً، كانت تهدف من خلاله إلى إبراز دور فلسطين في كل الميادين، وكان لها الدور الأكبر في تشكيل وتدريب الفريق، وقامت أيضاً بتمثيل دور الأسيرة لإيصال معاناتهن من خلال تجربتها كونها شاهدة على عنجية واستبداد الاحتلال.

إمّا العودة أو الاستشهاد

بعد محاولات عدة للعودة بآت بالفشل، قررت مريم التقدم للمّ الشمل، كانت العودة بالنسبة لها طوق نجاة، حلم يأبى على التلاشي، لم يقتنغ بمحاولاتها أحد من رفاقها، لكنها لم ترغب بالتفريط بحقها بالعودة. حزمت أمتعتها مع بعض من الأمل، لم تتشاءم يوماً، كانت دوماً تردد: "سأعود، سأرى أمي، وسيحتضنني وطني يوماً ما"، أمل، خوف رهبة وفرح، ومشاعر جياشة تحتل كيائها، تصف ذلك الشعور وكأنه وليد اللحظة، كان أمامها خياران؛ العودة أو الاستشهاد. وعادت مريم لتقام الاحتفالات ثلاثة أشهر ابتهاجاً بعودتها، لتتفرغ بعدها للعمل السياسي وتنظيم الندوات، فبدأت من اللجنة المركزية العامة إلى عضو مكتب سياسي للجبهة بالانتخاب.

ما بين إقبال الشابات على العمل السياسي وعدم تأهيل الساحة الفلسطينية

نوّعت د. مريم أبو دقة لمعوقات تحجب إقبال الشابات على المجال السياسي، ومن أهم هذه المعوقات: الوضع الفلسطيني الراهن، الانقسام، التعدد والتشتت الحزبي، وضعف تهئية البيئة المناسبة لتأهيل الشابات من قبل الأهل والأحزاب السياسية، والأطر الحزبية النسوية، ما يترتب عليه عدم تمكين الشابات سياسياً، واقتصادياً، وإتاحة المجال بالمجالس الانتخابية لهذه الأطر، حيث أكدت أنّ القوانين تمثل الدور الأكبر لإفساح المجال للشابات، لتوليهنّ مراكز صنع القرار على أن يكنّ قادرات، ومؤهلات للانخراط في معترك السياسة. لذا يجب تدريبهنّ على أنهن من بنية هذا المجتمع وأنهنّ قادرات على التغيير، وعلى الأطر النسوية والقيادات خلق موقف وخطاب موحد يحمي المرأة ومكانتها داخل المجتمع، وعلى النساء دعم من يوصل أصواتهنّ، ويدعم حقوقهن في الانتخابات القادمة سواء رجل أو امرأة، وأكدت د. مريم بأن الدور يُنتزع ولا يُمنح".

اسم عالمي ووطني؛ هذا ما أضافته السياسة لمريم

د. مريم أبو دقة اسمٌ وطنيٌ وعالميٌ ذو أثر في الوطن العربي، كان لها دور ونشاط نسائي إلى جانب النشاط السياسي والنضالي، فقد أثبتت كونها امرأة فلسطينية مطالبة بحقوقها ومداخلة عن قضيتها أنها تستطيع الوصول إلى هدفها، فهي مثال يُحتذى به.

ما بين حق المرأة في الكوتة والنسبة غير المرضية

إنّ صدور قرار برفع الكوتة النسوية لـ ٢٦ ٪ ما هو إلّا عجزٌ وخللٌ يقتضي حراكاً نسوياً لرفع النسبة إلى ٣٠ ٪ قابل للزيادة، لذا يجب على المرأة المحاربة لإيصال نسبة الكوتة إلى النصف بالنصف، وفي الوقت نفسه تعتبر نسبة ٢٦ ٪ خطوة جيدة على طريق تأهيل المجتمع لاستيعاب المرأة.

توصيات لضمان مشاركة فعالة للشابات

المرأة جزء من كل، وأيضاً هي الكل الآخر، لذا يجب عليها التركيز على الدور الفاعل في الأحزاب الوطنية والديمقراطية، والاعتناء بالمرأة نفسها كونها امرأة من حيث العمل والتعليم وتمكين النساء من الجانب العملي لضمان الاستقلالية، وأيضاً تأهيل المرأة لنفسها لتولي منصب بالمراكز العليا، فهي مسئولية مُكلّف بها الرجل والمرأة على حدٍ سواء، وليس منصباً تشريفياً أو لكسب المال.



المراة في النقابات

المراة في النقابات



نقابة الصحفيين الفلسطينيين
Palestinian Journalists' Syndicate

غياب ملحوظ وعدم رضى عن
نسبة تمثيلها

ارتبطت نشأة العمل النقابي في فلسطين في ظل معاناة العمال والمجتمع الفلسطيني بأطيافه كافة من الانتداب البريطاني وبعده الاحتلال الإسرائيلي، وعانى العمال الفلسطينيون من العديد من القيود المفروضة على حقوقهم كافة، وخاصة حقهم في التنظيم النقابي، ومنذ عام ١٩٦٧م، تعرض الحق في التنظيم النقابي في فلسطين لإجراءات تعسفية من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

ولكن المرأة وقفت شامخة صامدة أمام هذه العثرات تطالب بدور مهم وفعال داخل النقابات سواء العمالية، أو نقابات المحامين والصحفيين، حتى لو كان هذا التمثيل صغيراً نوعاً ما إلا أنه لا يزال جزءاً مهماً ويحتاج إلى تطوير وزيادة في التمثيل.

وفي هذا السياق أكدت سميرة عبد العليم عضو الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أن للمرأة دوراً كبيراً في جميع مناحي الحياة وفي المؤسسات، ولكن للأسف لا يوجد رضى عن نسبة تمثيل النساء في صنع القرار النقابي، وعن نسبة المرأة العاملة في سوق العمل الفلسطيني، حيث بلغت نسبتهن ٢٤.٣٪، ونسبة تمثيل المرأة في المجالس الإدارية في النقابات ٣٢.٥٪، وهذه النسبة تفوق نسبة تمثيل المرأة في سوق العمل، وأن تمثيلها في المجالس الإدارية لا يعكس صورة النساء الحقيقيات المنتسبات للنقابات، أما المرأة المنتسبة للنقابات نسبتها ضئيلة جداً، ولا تتماشى مع دور المرأة في سوق العمل ولا يعكس الدور الحقيقي في توعية النساء للانتساب للنقابات. وأضافت عبد العليم "لا زلنا أمام نضال كبير حتى نقنع النساء بضرورة انتسابهن للعمل النقابي وأهمية دور النقابات في حياتهم".

ومن هنا، فإن العمال والموظفين العاملين وأصحاب المهن كافة وجدوا أنفسهم بحاجة إلى تشكيل تجمعات نقابية منظمة لحماية حقوقهم ومصالحهم، والدفاع عنها أمام صاحب العمل أو الدولة، وذلك من خلال تشكيل نقابة لكل مهنة تعبر عن مشااكل وحقوق أصحابها وتوضيح مطالبهم لإيصال صوتهم للمسؤولين، ولإيجاد حلول لمشاكلهم وقضاياهم، وبالرغم من الآمال والطموحات منذ بداية عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، لم يتعاف العمل النقابي، فهو يعيش أزمة عميقة ذات أوجه عديدة تركته في حال من الركود والفوضى إلى يومنا هذا.

ومع التأكيد على الدور المهم والفعال للمرأة في المجتمع، وأهمية قضاياها والمشاكل التي تعاني منها، يجب التأكيد على دورها الأساسي والفعال في تشكيل النقابات والمشـاركة فيها، وللـمرأة الفلسطينية دور مهم وفعال في العمل السياسي والنضال الفلسطيني، وبما أن النقابات جزء لا يتجزأ من العمل السياسي، لا بد من تواجد المرأة فيها والانتساب لها. فالمرأة الفلسطينية استطاعت تحدي وتجاوز العديد من الصعوبات والعقبات، واستطاعت إثبات نفسها بقوة ليس في العمل النقابي فقط، بل في الكثير من المجالات والتخصصات، ترفض إنقاص دورها في العمل النقابي والسياسي،



الانقسام عامل أساسي

وأكدت **سميرة عبد العليم**، أنه قبل الانقسام الفلسطيني كان هناك طفرة نسوية كبيرة وعضوية للنساء في النقابات العمالية، ولكن بعد الانقسام تراجع دور النساء في النقابات نتيجة سيطرة حماس على مقرات الاتحاد العام لنقابات فلسطين، وبالتالي أثر هذا الشيء على تراجع دور النساء في النقابات وانتسابهن لها.

وقالت عبد العليم: "إن قطاع الخدمات العامة هو أكثر قطاع يضم نساءً، ويمثل قطاع الخدمات العامة نسبة ٦٧٪ من حاجة القوى العاملة النسوية في سوق العمل، وأن نقابة الخدمات العامة تضم حتى يومنا هذا حوالي ٨٤٥٥ عضواً منهم ٦٠٪ رجال و ٤٠٪ نساء، وهذا يعتبر تمثيلاً جيداً للنساء كنقابة خدمات عامة، ولكن في النقابات العمالية الأخرى يعتبر تمثيل المرأة ضعيفاً جداً ويكاد يكون معدوماً، حيث تمثل المرأة في نقابة الخياطة نسبة ٢٠٪ فقط، ونقابة الزراعة ١٥٪، أما نقابة الخدمات الصحية نسبة ١٠٪ فقط.

معوقات وتحديات

وأشارت عبد العليم إلى أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المرأة في انضمامها لعضوية النقابات منها: العادات والتقاليد، والتنشئة، وسيطرة المجتمع الذكوري، ومنع النساء من الانتساب للنقابات، والعائق الثاني يتمثل في العامل الذاتي الخاص بالنساء، وينبع من عدم إيمانهن بدورهن الفعّال في النقابات، والثالث وهو العامل السياسي الذي يتمثل في الوضع السياسي وحالة الانقسام الفلسطيني، والاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى ضعف التوعية، وتثقيف النساء بأهمية العمل في النقابات.



وأضافت: "المرأة المحامية أصبحت منافسة قوية للرجل"، فقد أصبحت تنافس في العمل في مجال القضاء العسكري، وهذا جديد بالنسبة لها خاصة وأنه كان حكراً على الرجال، كما هو الحال سابقاً في المحاماة النظامية والشرعية، كما أثبتت نفسها في ممارسة المهنة، وأصبح لها موكلون من كلا الجنسين، وتجار، ومهندسون وأطباء وفئات المجتمع كافة. وأكدت حداد أن نسبة القاضيات الفلسطينيات قليلة جداً، وتكاد تكون معدومة، أي أنه من بين ١٠٠ قاض من الرجال يوجد ثلاث قاضيات نساء، وأن وكيالات النيابة لا تتجاوز ثمانى وكيالات فقط. ونوهت بأن هناك جهوداً لدى وحدة المرأة داخل نقابة المحامين، لرفع نسبة العاملات في مجال القضاء "القاضيات" ووكيالات نيابة، وذلك ضمن مشروع يهدف لرفع نسبة تمثيل النساء في الوظائف الرسمية مثل: النيابة، القضاء، والقطاعات العدلية.

الأستاذة رنا حداد عضو مجلس نقابة المحامين الفلسطينيين التي تعتبر الممثلة الوحيدة عن المرأة في قطاع غزة والضفة الغربية داخل مجلس النقابة، أشارت بأن هناك ١٥ عضواً في مجلس نقابة المحامين، ستة من قطاع غزة وتسعة من الضفة الغربية، جميعهم من الرجال، وأنها المرأة الوحيدة على مستوى الضفة وغزة، رغم أن عدد الهيئة العامة المنتسبين لنقابة المحامين الفلسطينيين بلغ ٤٢٠٠ محامٍ ومحامية، وترجع ذلك لأسباب سياسية ووجود كتل نقابية داخل النقابة نفسها منها: كتلة حماس، كتلة فتح، كتلة الجهاد، كتلة الجبهة.. إلخ.

وترى حداد أن هناك نقلة نوعية وزيادة في عدد المحاميات المنتسبات للنقابة، ففي السابق كان عددهن لا يتجاوز الـ ٣٠ محامية. ففي عام ٢٠٢١م، بلغ عدد المحاميات المزاولات للمهنة والمنتسبات للنقابة ٦٠٠ محامية، واعتبرته قليلاً نسبياً، وأرجعت السبب في ذلك لوجود محاميات غير مدرجات داخل النقابة يعملن في مؤسسات حقوق الإنسان، أو مستشارات قانونيات داخل البنوك أو أعمال أخرى.

قدرات مكبوتة

وأشارت حداد بأن لدى المحاميات قدرات تمكنها من رفع نسبة النساء في مجلس إدارة النقابة والمناصب الرسمية، خاصة أن منهن من تعمل في مجالات حقوق الإنسان، وباتت قادرة على أخذ أحكام لصالح موكلها والدفاع عنهم، وقادرة على الضغط والمناصرة والحشد، وترشيح نفسها وتمثيل النساء داخل المجالس النقابية للوصول لمقاعد المجلس التشريعي، ورفع نسبة تمثيل النساء داخله، وإحداث التغيير داخل النقابة من خلال زيادة نسبة تمثيلها، والتأكيد على أهمية وفعالية وحدة المرأة داخل النقابة، وكيف أصبح المحامون الذكور حديثو التخرج وغيرهم يتقدمون بطلبات استفادة لوحدة المرأة للاستفادة من الأنشطة وورش العمل والتدريب لتطوير مهاراتهم وتأهيلهم في الانخراط بسوق العمل، والمساهمة في توفير فرص عمل لهم.

وفيما يخص الانتخابات التشريعية المزمع عقدها نوهت بأن أمام النساء فرصة كبيرة جداً في الانتخابات التشريعية القادمة إن تمت لإثبات نفسها في المجتمع.

قدرات مكبوتة

أكد رئيس المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية أ. فتحي صباح أن نسبة الإعلاميات الفلسطينيات المنتسبات لنقابة الصحفيين قليلة جداً جداً، وذكر صباح أن عدد الصحفيين في الأمانة العامة في النقابة ٢١ عضواً منهم فقط امرأتان من الضفة الغربية، والأخرى من قطاع غزة، وأن المجلس الإداري ٦٣ عضو، منهم فقط عشر صحفيات، على الرغم من أن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية



نقابة الصحفيين الفلسطينيين
Palestinian Journalists' Syndicate

أقر ضرورة زيادة نسبة النساء الفلسطينيات في الاتحادات والنقابات لـ ٣٠٪، وبالتالي على نقابة الصحفيين وجوباً أن ترفع نسبة تمثيل الصحفيات في الأمانة العامة والمجلس الإداري لـ ٣٠٪ في أي انتخابات قادمة داخل النقابة، وإذا زادت عن ذلك فهذا يعتبر خطوة إيجابية لنقابة الصحفيين لتشجيع الاعلاميات للانتساب لها.

وأضاف: "هناك إحصاءات قبل عامين تقريباً تقول: "إن نسبة الصحفيات العاملات في سوق العمل الصحفي حوالي ١٨٪ وهذا عدد قليل جداً"، وذكر صباح أن السبب في ذلك يعود إلى سيطرة المكتب الحركي الصحفي، والكتل الصحفية على نقابة الصحفيين الفلسطينيين.

تمثيل غير مرضي

وتؤكد الصحفية والناشطة النسوية ماجدة البليسي على أن تمثيل الصحفيات في نقابة الصحفيين مازال مثار جدال كبير، خاصة وأن ما يزيد عن ٥٠٪ من طلبة كليات الإعلام من النساء، وأن تمثيل النساء في الهيئات القيادية لنقابة الصحفيين غير مرض بالمطلق، وهذا يعكس الهيمنة الذكورية على القرارات داخل هذا الجسم الذي يفترض أن يضم مناصفة الصحفيين والصحفيات، حيث بلغت نسبة النساء العضوات في نقابة الصحفيين ٢٠٪ فقط، مقابل ٨٠٪ للصحفيين، في حين عدد المنتسبين للنقابة ١٦٠٠ عضو، منهم فقط ٢٢٧ صحفية، ١١٧ من قطاع غزة.

هذا التمثيل المحدود للصحفيات داخل الجسم النقابي لا يعكس بشكل واضح حجم الصحفيات الحقيقي والمنافس في العمل في الميدان، ويشير إلى تحديات كبيرة تواجه الصحفيات في الانتساب للعمل النقابي، خاصة في ظل صعوبة شروط العضوية من ناحية، ووجود نسبة كبيرة من الصحفيات تعمل بالقطعة وبدون عقود عمل، ما يصعب من فرص انتسابها للنقابة في ظل الشروط المطلوبة، منها عقد عمل دائم، والعمل في أكثر من وسيلة اعلامية في ظل تفشي البطالة وسط الصحفيات التي تزيد عن ٧٦٪، ومن المرجح أن تزداد هذه النسبة في ظل جائحة كورونا وفقد الكثير من الصحفيات مصدر عملهن.

إجراءات معطلة

أمام هذا المشهد غير الواقعي لنسبة تمثيل النساء داخل الجسم النقابي، وما اتخذته النقابة في الآونة الأخيرة من رفع نسبة تمثيل النساء داخل الجسم النقابي ب ٣٠٪ حداً أدنى انسجاماً مع قرارات المجلس المركزي، إلا أن استمرار حالة التشطي داخل المؤسسات الإعلامية، وحالة التفرد والمشهد الضبابي وعدم التوافق على إجراء انتخابات داخل الجسم النقابي وتعطيلها عدة مرات من المؤكد أن ينعكس ذلك بشكل مباشر على الصحفيات وحقوقهن المختلفة.

وطالبت البليسي نقابة الصحفيين والمؤسسات الإعلامية أن تراعي الظروف الصعبة التي تعيشها الصحفيات، والعمل على اتخاذ إجراءات وآليات من شأنها أن تعزز من تواجد الصحفيات فعلياً داخل هذا الجسم، وفي جميع المواقع القيادية عبر تخفيض رسوم العضوية، وفتح مجال الانتساب للنقابة وفق شروط موضوعية تراعي الحالة الراهنة خاصة للصحفيات العاملات بالقطعة، من أجل تعزيز المساواة واعمال حقوق الصحفيات بما يخدم الأجندة الوطنية بشكل عام والرسالة الاعلامية المهنية بشكل خاص.



أصوات النساء
الانتخابية
قرار لا تمتلكه
أغلبهن
وأحزاب تعتبرهن
تابعاً للذكور

لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين
Central Elections Commission - Palestine

يوم فلسطين...

الانتخابات الفلسطينية
2021
Palestinian Elections

ولاء فروانة



مع اقتراب الانتخابات التشريعية
الثالثة، والتمثيل المحدود للنساء
في المجلسين السابقين، بات
واضحاً أن معظم التنظيمات
والأحزاب تنظر للمرأة على أنها
ثقل انتخابي يجب استخداًه
لتحقيق إنجازات انتخابية لصالح
التنظيم، وراحت بعض الأحزاب
تمارس ضغوطاً على عناصرها،
لضمان الحصول على أصوات
زوجاتهم أو شقيقاتهم.

ورغم أن الكثير من النساء قد تستجيب للضغوط، وتلبي رغبات أزواجهن أو أقربائهن، إلا أن الكثيرات جهرنَ بالرفض، وأكدن أن أصواتهن الانتخابية حق مكتسب لهن، لا يعطينه لأحدٍ لمجرد الولاية أو الوصاية عليهن.

بل وذهبت تكتلات نسوية لأبعد من ذلك، وتعالَت الأصوات للمطالبة بوجود نسوي قوي ومؤثر في البرلمان، وطالبن النساء بدعم قوائم تعطي المرأة حقها، وتضمن تمثيلاً قوياً للنساء في المجلس التشريعي، بينما طالبت مؤسسات نسوية بحماية النساء مما يتعرضن له من ضغوط، ومنحهن حقوقهن الانتخابية كاملة، دون أن يكنّ تابعات للذكور ممن يقعن تحت وصايتهم.

فترى، هل تنجح النساء في الخروج من عباءة الرجال ويصبح لهن صوت حر؟، وهل يقبل الرجال بذلك؟، وهل تتراجع بعض الأحزاب عن ممارسة الضغوط على الرجال كي يجبروا زوجاتهم وشقيقاتهم، وبناتهم على انتخابهم، وهل يحقق البرلمان الثالث للنساء تمثيلاً عجز البرلمان السابق عن تحقيقه؟

اقتراء بالإكراه

الشابة "إسراء أحمد" طالبة جامعية، تقول إنها لن تشارك في التصويت في الانتخابات المقبلة، وذلك بعد خوضها نقاشاً حاداً مع والدها، الذي يتبع لأحد الأحزاب، وقد ضغط عليها للتصويت لصالح الحزب الذي ينتمي إليه، بل وذهب لأكثر من ذلك بأنها ستضع يدها على المصحف الشريف، وتقسم أنها ستنتخب القائمة التي يخبرها بها.

وأكدت أنها تخالف والدها في رأيه، وترى أن الحزب الذي ينتمي إليه لا يلبي قناعاتها، وهي لا تريد انتخابه، لذلك تنوي عدم المشاركة، والبقاء في المنزل في يوم الاقتراع، لكنها تخشى من التعرض لضغوط أكبر من والدها، الذي بدا مُصرّاً على إجبارها هي وشقيقاتها للتصويت لذلك الحزب.

أما السيدة الأربعينية "أم محمد" فتقول: "إنها منذ زواجها توافق زوجها على كل آرائه، وتشعر بأنه دائماً على صواب، وهي ستستسجيب لرأيه في الانتخابات، ولن تخالفه، وستنتخب القائمة التي يوصيها به، فهو من وجهة نظرها أدرى بأمور السياسة والبرامج الانتخابية للأشخاص، وأن مصلحتها مرتبطة بمصالحه".



ضغوط أسرية ومجتمعية

وأكدت شحادة على أن اطلاع المرأة على الجانب السياسي ووعيتها بحقوقها وواجباتها هو الفيصل في قدرتها على الاختيار، والانتخاب باقتناع دون إملاءات من أحد.

وأضافت شحادة أن الانتخابات المقبلة ستشهد تغييراً في المراهنة على أصوات النساء الانتخابية وكسبها، نتيجة وعي المرأة الفلسطينية التي عانت من ويلات أربعة عشر عاماً من الانقسام في تجربة حصدت آثارها بشكل مباشر.

وتابعت شحادة: "بأنه للخروج من الصوِّرة النمطية التي تنظر للنساء على أنهن أصوات انتخابية ليس أكثر، يجب العمل على جميع أطراف المرأة وتثقيفها بحقوقها في المشاركة السياسية وإدراكها لقيمة صوتها الانتخابي القادر على صنع التغيير وليس فقط الاهتمام بفئة الخريجات بل كل فئات النساء.

ووفق شحادة فإنه، ومهما كانت الظروف والضغوط، فالاقتراع حق شخصي مكفول، يجب على النساء ممارسته دون ضغوط، فهناك وقت كافٍ لكل امرأة كي تطلّع على برامج القوائم الانتخابية، وتختار ما يتماشى مع قناعاتها، فحتى لو كان للزوج أو للأب رأي آخر، يجب أن لا تنصاع النساء له.

من جانبها أوضحت **مدربة حقوق المرأة والطفل في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ماجدة شحادة** أنه لا يمكن الحكم المطلق على النساء، وتعميم تبعيتهن للرجال في مجال المشاركة السياسية، بل يجب النظر إلى طبيعة علاقة المرأة بالآخر، وتأثير وضعها الاجتماعي والمادي، ففي حال كانت غير مستقلة مادياً، ونشأت في بيئة القرار الكامل للرجل فمن الطبيعي تأثرها برأيهم وتنفيذ إملاءاتهم دون مناقشة.

وعلى عكس ذلك إن كانت المرأة مستقلة مادياً واجتماعياً، وتعيش في بيئة ديمقراطية تستمع لرأي المرأة، وتسمح لها بالتعبير والمشاركة في اتخاذ القرار، فلن يتم التأثير على صوّتها الانتخابي، أو تقييد حقها في المشاركة السياسية.

وتعزو شحادة أسباب التأثير على أصوات النساء إلى العديد من الأسباب أبرزها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المرأة الفلسطينية، لا سيما مشكلة البطالة، وعدم رؤية أفق لفتح مجالات العمل لها.

ووفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن معدل البطالة بين الخريجين من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى يصل إلى ٥٢٪، بواقع ٦٨٪ للإناث مقابل ٣٥٪ للذكور، كما بلغ معدل البطالة بين النساء في عمر العمل ٤١٪ مقابل ٢١٪ بين الرجال.

ثقة مفقودة

واتفقت معها الناشطة النسوية روز المصري، **من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية**، بأن الحل يكمن في التوعية والتثقيف لشرائح النساء كافة بحقوقها في المشاركة السياسية، وحققها في اختيار من يمثلها في برنامجه الانتخابي القائم على الديمقراطية والعدالة والمساواة. واستدركت المصري بقولها "لسنا من كوكب آخر، نحن موجودون ضمن مجتمع ذكوري أبوي يفرض رأيه دون الاسـتـماع للطرف الآخر"، متابعـة: "في الانتخابات الماضية وجدنا العديد من الحالات التي طلب الزوج من زوجته القسم على المصحف للتصويت حسب ما يريد، ووصلت حالات أخرى للتهديد بالطلاق، وغيرها الكثير للتأثير على أصواتهن".

وأضافت المصري: "يجب على الأحزاب عند تصديـرهن المرشحات من النساء أن يتم اختيارهن بعناية ممن يمتلكن الكفاءة والقدرة على تمثيل النساء والدفاع عن حقوقهن، مشيرة إلى أن هناك معضلة أخرى نعاني منها، وهي عدم ثقة النساء في النساء، بمعنى عدم الإيمان بقدراتهن على القيادة والتغيير والتأثير، عدا عن حالة الاستياء العامة والعزوف عن المشاركة السياسية من التجربة الأخيرة التي مر بها الشعب الفلسطيني".

ويمنح قانون الانتخابات الفلسـطـيـني بتعديلاته النافذة "كوتة" خاصة للنساء، حيث تضمن ألا يقل تمثيل النساء عن امرأة واحدة في الأسماء الثلاثة الأولى، ومن ثم امرأة من كل أربع أسماء، أي أن القائمة في حدّها الأدنى (١٦ مرشحاً)، يجب ألا يقل عدد النساء المترشحات فيها عن ٤. ومن التعديلات التي أقرها الرئيس محمود عباس على القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة، زيادة "كوتة" المرأة لتصبح ٢٦٪ بدلاً من ٢٠٪ وترتيب ذلك في قوائم الترشح.

ورغم فرض هذه النسبة في الترشيح، فإنها لن تعطي نتائج أكيدة لفوز النساء وفي حال حصلت قوائم صغيرة على أقل من ثلاثة مقاعد، فإنها لن تصل المرشحات لقبة البرلمان.

وأوضحت المصري أن الخروج من هذه الحالة يقع على عدة جهات في المرحلة المقبلة، لنشر الوعي والثقافة بين صفوف النساء في التعريف بحقوقهن وتعزيز ثقتهن، منها المؤسسات النسوية، ووسائل الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي، والأحزاب السياسية، وكل في موقعه من قادة الرأي وغيرهم.

سطوة ذكورية

ووفق لجنة الانتخابات المركزية فقد بلغ عدد النساء المسجلات للانتخابات مليون و ٢٤٧ ألف امرأة يشكلن ما نسبته حوالي ٤٩٪ من إجمالي عدد المدرجين في سجل الناخبين الابتدائي.

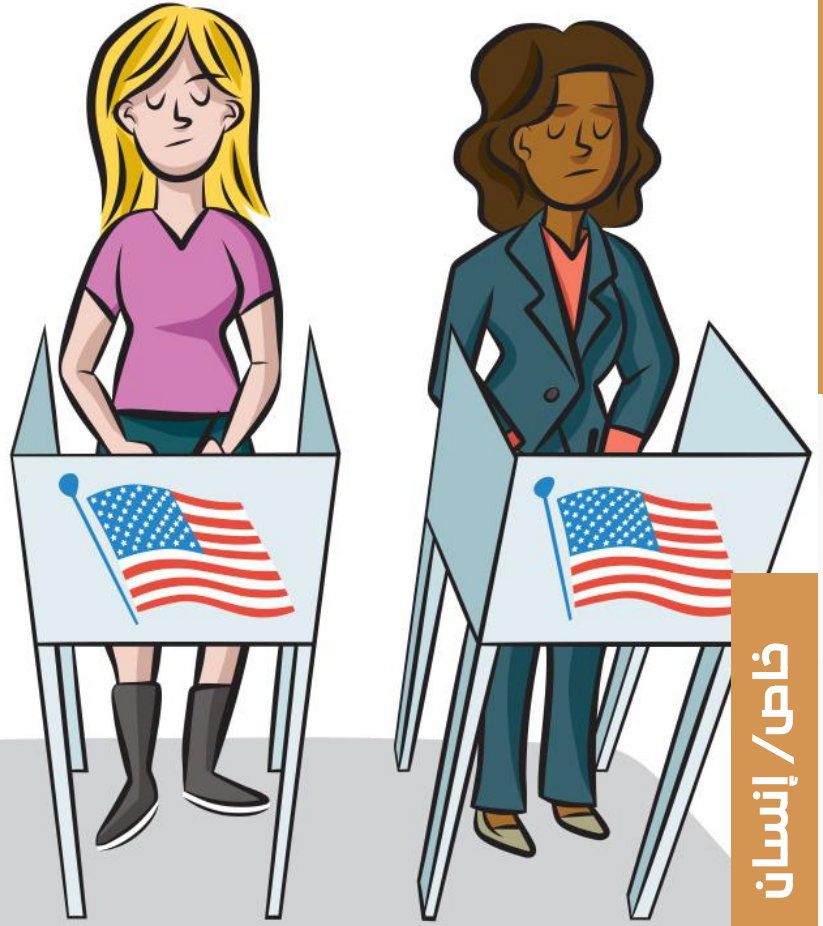
الناشطة الشبابية ابتهاج شراب تحدثت عن خوضها تجربة انتخابات البلديات في قطاع غزة، والتي رأت من خلالها الكثير من المواقف التي يجبر فيها الأزواج زوجاتهم على اختيار أشخاص بعينهم، ووصل الأمر

أن طلب أحدهم الدخول لغرفة الاقتراع مع زوجته بعد حلفه يمين الطلاق عليها أمام الجميع. وترى شراب أن المشاركة السياسية وحق الانتخاب هو حق مجتمعي لكل شخص سواء أكان ذكراً أم أنثى، لا ينطبق عليها مصطلح "القوامة" التي يتغنى بها الرجال، مضيفة أنه يتعلق بحلم وطني يسعى فيه الجميع اختيار من يمثله بالشكل الصحيح وليس بشكل عشوائي أو سلطوي. وأضافت شراب: "نحن نرفع شعار "صوتك أمانة" في الانتخابات، فصوتنا أمانة، والأمانة متعلقة بالشخص يتحملها بنفسه، لذلك يجب أن يؤديها دون تسلط وهيمنة ليتحمل مسؤوليتها وحده".

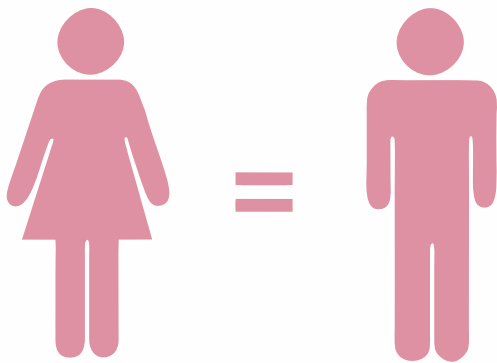
نساء قادرات

في حين يقول **الإعلامي والحقوقي محمد الجمل**، رئيس مجلس إدارة الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون، التي تعقد شراكة مع لجنة الانتخابات المركزية، وتقود مشروعا يحث الشباب على المشاركة السياسية: "إنه من المعيب والمخجل أن نجد أحزاباً أو جهات تتعامل مع النساء على أنها ثقل انتخابي، وتجبر أزواجهن وآبائهن على الضغط عليهن من أجل منح أصواتهن لقائمة انتخابية معينة". وقال الجمل: "في تاريخنا النضالي والسياسي الحديث حققت النساء نجاحات وصلت لحد المعجزات في بعض الأحيان، فهن قادرات على صنع الكثير، ويجب أن يتخلصن من السطوة الذكورية أولاً، ثم يثقن بقدرتهن، ويخضن غمار المشاركة السياسية". وأكد أنه ومن خلاله انخرطه في تنفيذ أنشطة تدعم المشاركة السياسية للشباب، لمس حماسة كبيرة لدى الشابات، وهذا ينبئ بتغيير قادم، متوقعا أن تحتل النساء مراكز ومواقع مهمة مستقبلاً، ويكون لهن دور في الحياة السياسية بمختلف أشكالها. ووفقاً لمعطيات فلسطينية رسمية، لا تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة مقارنة بالرجال، إذ أظهرت البيانات أن ٥٪ من أعضاء المجلس المركزي، و ١١٪ من أعضاء المجلس الوطني، و ١٤٪ من أعضاء مجلس الوزراء هن نساء، و ١١٪ نسبة السفيرات الفاعلات في السلك الدبلوماسي، كما أن هناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ محافظة رام الله والبيرة من أصل ١٦ محافظاً.

دور المرأة في عملية التنمية والمشاركة السياسية



خاص / إنسان



المرأة الفلسطينية هي أسطورة
هذا الزمان، فالنساء
الفلسطينيات يولدن شامخات
ويتعمق هذا الشموخ منذ بداية
الطفولة لتثمر بعطائها
 وإنجازاتها حتى نهاية العمر
ويظهرها قوية متحمسة، ولديها
القدرة على التكيف، والسعي
لتحقيق هدفها بوعي كامل
 وإرادة قوية، والصراع مع العوائق
التي تحول دون تحقيق هذا
الهدف.

صنع القرار مثل: وزيرات، سفيرات، رئيسات بلديات، وممثلات عن أحزاب سياسية، وغالباً ما تكون المناصب التي تصبها المرأة الفلسطينية مناصب صف ثانٍ وأدنى".

ريما نزال العضو في "المجلس الوطني الفلسطيني" و"الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية اليوم بنصف كوب فارغ ونصفه الآخر ممتلئ، لكن على الأغلب الجزء الفارغ يظهر أكثر، حيث الكثير من المجالات لم تصلها المرأة حتى الآن.

مشاركة المرأة الفلسطينية السياسية يجب أن تتميز عن مشاركة غيرها من النساء في المجتمعات الأخرى، نظراً لارتباطها بالعمل الوطني الذي دفعها للعمل السياسي ما أحدث تغيرات في الثقافة الاجتماعية، وتمثل ضرورة ملحة من أجل المشاركة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع، على اعتبار أن المشاركة السياسية لكلا الجنسين هي سلوك يهدف إلى التأثير على عملية صنع القرار، وأحد أهم مؤشرات التنمية، وليس مجرد توجيه المواطن نحو السلطة.



يشهد للمرأة الفلسطينية على مستوى العالم بأنها ناشطة في جميع المجالات والمستويات، ولا تحتاج المرأة الفلسطينية إلى شهادة لأنها في قلب المواجهة، فما تظهره الفضائيات للمشاهد وما ينشر يومياً في الصحف العربية والعالمية يؤكد دورها الحقيقي، وحجم التضحيات التي تقدمها، ولكن هذا لا ينعكس على تمثيل المرأة سياسياً، وهناك العديد من الأمثلة التي تشير إلى أن المرأة الفلسطينية بدأت تتمركز في مقدمة الحياة العامة، وشهد نشاطها العديد من الإنجازات والمحطات المضيئة على مدى التاريخ، كإنشاء "الاتحاد النسائي العربي" عام ١٩٢٨م، وتشكيل الإطار النسوي التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية (الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية) عام ١٩٦٥م، وبالرغم من ذلك وحتى اليوم حقها من المناصب الإدارية في القطاع العام والخاص منخفض جداً.

نلاحظ أن نسبة المشاركة السياسية للمرأة متواضعة ومتدنية مقارنة مع حجم التضحيات التي قدمتها المرأة الفلسطينية على مدى التاريخ النضالي، وأدوار قليلة مثلتها المرأة في العملية السياسية والتنموية منذ البدايات الأولى للنضوج السياسي والتنموي الداعي لمأسسة الدولة إلا أنها كانت أدوار غير مستقرة، وتراوحت بين المد والجزر، ومن خلال الأرقام والنسب الفعلية نجد أن مشاركة المرأة وتمثيلها في المناصب القيادية والفاعلة في اتخاذ القرار لا يمثل الوزن النسبي لها في عدد السكان. وأنها لم تصل إلا لـ ٥% من مناصب



أسباب التراجع

قد يكون تراجع المشاركة السياسية والتنمية للمرأة داخل المجتمع الفلسطيني نظراً لحالة النظام السياسي غير المستقر، وتداعيات الانقسام، والفصل الجيوسياسي بين شطري الوطن، والحصار، والعادات والتقاليد، والنظرة الدونية للنساء على أساس النوع الاجتماعي، والتمييز، ومفهوم الدين، والظروف الاقتصادية، وعوامل الصحة الإنجابية للمرأة.

على مستوى الأحزاب السياسية: نلاحظ أن الأحزاب ما زالت تتبنى المفهوم الذكوري، واستبعدت النساء بشكل كبير عن مستوى القيادة ومراكز صنع القرار، وضعف تأثير النساء القيادات على برامج الأحزاب على الرغم من مشاركة النساء المبكرة في الفصائل والأحزاب السياسية، إلا أنها لم تترك أثراً على تحسين مشاركتهم السياسية بشكل عام، إذ بقيت هذه المشاركة ضعيفة بالمقارنة مع مشاركة الرجل دون إعطاء فرص حقيقية للمشاركة النسائية.

وبفعل الأزمة التي تمر بها الأحزاب السياسية الفلسطينية اختصر دور المرأة على المشاركة في المسيرات الجماهيرية التي تنظمها الأحزاب السياسية، تقوم برفع علم لحزب سياسي معين، وتردد شعارات سياسية أحياناً لا تعرف معانيها الأساسية، لأن بعض الأحزاب السياسية تنظر لمشاركة المرأة في فعاليتها مجرد رقم يضاف لأعداد المظاهرات، والمسيرات الجماهيرية الخاصة بها.

منظمات المجتمع المدني: نظراً لأهمية المشاركة السياسية للمرأة التي دفعت إدراك منظمات وجمعيات المجتمع المدني إلى بذل جهود كانت في معظمها في البداية لا تتعدى الإطار النظري الفكري، إلا أنها بدأت تتجه بأنشطتها للجانب العملي من خلال عقد دورات لتوعية، وتدريب النساء عامة، والقيادات النسوية بشكل خاص وإعداد الأبحاث، والاستفادة من الاتفاقيات الدولية وحملات الضغط والمناصرة على الأطراف الفاعلة كافة لوقف انتهاكات حقوق النساء، وتوفير المساواة والأمن الإنساني لهن.



وهناك عوامل أخرى مثل:

ضعف أدوار المرأة في بناء وتأسيس الشبكات الضاغطة من أجل إشراكها في صنع القرار، وقلة الوعي المجتمعي بمفهوم المشاركة السياسية، **وعدم فهم النساء لحقوقهن وأدوارهن**، ومحدودية اهتمام النساء بالمشاركة السياسية، وضعف الثقة بالنفس لدى النساء للمشاركة في الحياة السياسية. نوصي بأن تأخذ المرأة دورها الكامل في العملية السياسية والتنمية داخل المجتمع، متسلحة بقوة إرادتها وعزيمتها ومشاركتها بصنع القرار، وبالأظمة، والقوانين، التي تكفل حقوقها في المشاركة. مع ضرورة الإيمان بأهمية المشاركة السياسية للنساء، وتفعيل دورهن في صنع القرار على جميع المستويات السياسية والمجتمعية، واحترام مبدأ المساواة بين الجنسين في تلبية الحقوق السياسية والمشاركة في المؤسسات التشريعية ورفض المساس بهذا الحق.

نؤكد على أهمية تدريب و تثقيف المرأة من النواحي السياسية والقانونية لمعرفة حقوقها التي كفلها القانون والدستور، مطالبين جمهور النساء بتشكيل جماعات ضغط نسوية.

وإعداد نساء نخبويات قادرات على المشاركة والتأثير للتغلب على متاعب ومشقات الحياة والتحرر من العادات السلبية، وإعداد القيادات الشابة، التي بدورها ستكون البديل لقيادة هرمت، فالوطن بحاجة إلى وجوه جديدة تأخذ دورها المناسب، وتقود المجتمع برؤية متنورة قائمة على أساس المساواة، حينها سيكون هناك مشاركة سياسية حقيقية، ليس للمرأة فقط، وإنما للمجتمع بأسره.

توعية المجتمع المحلي بأهمية دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية بحيث يساهم المجتمع في تغير الصورة النمطية حول المشاركة السياسية، وترسيخ وتعزيز دعائم الحياة الديمقراطية، وإقرار مبدأ التعددية السياسية، وتقوية دور المؤسسات، ودولة سيادة القانون.

علينا أن ندرك جميعاً بأن المساواة في المشاركة السياسية هي حق قبل أن تكون حاجة، وسبب رئيسي لتحرر المجتمع، وضرورة لتحقيق أهداف النظام السياسي، وأن مشاركة المرأة تساعد في توسيع القاعدة الشرعية للمؤسسات التمثيلية، والتنفيذية للنظام السياسي.

تمثيل المرأة في مجالس الحكم المحلي بقطاع غزة

تجارب وتحديات



بعد عام ١٩٩٤م، أصبحت هيئات الحكم المحلي تابعة للسلطة الفلسطينية، حيث اتبعت في بدايتها سياسة التعيينات لأعضاء المجالس المحلية، لوحظ أن عدد النساء المعينات أقل بكثير من الرجال نظراً للعقلية العشوائية والتنظيمات الفصائلية التي تزكي الرجال دون النساء للمناصب القيادية، وتأثير المفاهيم التي تركز عزلة المرأة وإقصاءها عن مراكز صنع القرار.

وفي العام ١٩٩٨ م أصدر وزير الحكم المحلي في ذلك الوقت صائب عريقات تعميماً غير ملزم يقضي بتعيين امرأة على الأقل في المجالس البلدية، ولكن المجالس لم تتجاوب، وبلديات غزة لم تستجب. القيادات النسوية بدورها رفضت مبدأ التعيينات الذي اعتبرتها تكريساً للنزاعات العشائرية تحرم الكفاءات النسوية من استخدام طاقاتها وامكانياتها في العملية التنموية، وطالبت فيما بعد بتعديل القانون الخاص بشأن انتخابات المجالس المحلية وتبني كوتة نسوية بنسبة ٣٠٪. تراجع نسبة النساء الفائزات في الانتخابات المحلية، يعود إلى عدة أسباب منها: الانقسام الذي منع إجراء الانتخابات في قطاع غزة، وتراجع دور الأحزاب مقابل بروز العائلية والعشائرية المقترنة بطغيان النظرة الدونية للمرأة.

في هذا التقرير التقت "إنسان" نساء قياديات خضن تجربة انتخابات المجالس المحلية، باحثات عن حقوقهن في الترشح للمجالس البلدية المشروعة بالقانون.

تجارب نسوية فعالة

ماجدة قديح: ابنة بلدة خزاعة، ناشطة في العمل المجتمعي وعضو في الاتحاد العام للمرأة، واحدة من عشرات النساء اللواتي شاركن في الترشح لانتخابات المجلس البلدي عام ٢٠٠٥. لطالما حلمت قديح في التغيير في بلدتها، لتزهو بأبهى الحل في عيون أبنائها، وجهزت الخطط من أجل التطوير والتغيير، والأهم من ذلك توجيه المرأة ووضعها على أولى خطوات العمل السياسي، وحققها في اتخاذ القرارات السياسية، والمشاركة في البلديات والأحزاب وجميع الأطر في الدولة.

تقول قديح: "بدأت التجهيزات على قدم وساق، من شدة الحماس لخوض هذه التجربة والفوز بها، بل والحصول على نسبة عالية من الأصوات الحقيقية، كنت أول من ظهرت من النساء بصورتها الشخصية في الحملة الانتخابية، وبدأت حملتي تعلو جدران البلدة، رغم كل الانتقادات والتشهير التي لحقت بي، لم أضعف ولم أتنازل عن صوتي وصورتي اللذين يمثلان شخصيتي، وخضت الحملة الانتخابية بكل صعوباتها على أتم استعداد".



ما بين الاستقلال والنجاح

وأضافت قديح: "نجاحي هو استقلالياتي وعدم انتمائي لأي حزب سياسي، وأيضاً إيماني بقوتي ودعم ومساندة عائلتي لي، وبالأخص زوجي - رحمه الله - كان الداعم الأكبر، ومؤسسة مفتاح التي لم تتوان عن دعمي بالعديد من الدورات التدريبية والورش العملية.

الخبرة العملية قاعدة النجاح، النساء عادة ما يواجهن أشرس الهجمات من أبناء المجتمع بكل فئاته، وفي خضم المعركة المفتوحة تقول ماجدة: "أشعر بأن المرأة لا تثق بالمرأة التي تشاركها همومها واحتياجاتها، بل تسعى دائماً إلى كسر الثقة تحت مظلة التبعية للرجل مؤكدة على أن الأفضل له في اتخاذ أي قرار وقيادة المجتمع".

تكمل حديثها: "لقد خضت انتخابات المجالس المحلية وأنا لا أملك شهادة الثانوية التي يقيس بها المجتمع صحة القرار، ولا أعتبرها مقياساً مقارنة بتجربتي في العمل المجتمعي والسياسي التي تؤهلني لاتخاذ القرار بحكمة. شاركت فترة الانتخابات في الكثير من الحملات الوطنية منها: مقاومة الجدار الأمني، واسـترداد جثامين الشـهداء، وغيرها من الحملات المجتمعية والوطنية، هذه التجارب أثبتت مدى قدرتي على تحمل المسؤولية والعمل تحت الضغط، وتؤكد فوزي بعدد الأصوات التي حصلت عليها بكل جدارة".

العمل النسوي بين التحريم والواقع

وترى قديح أن من أهم المعوقات التي واجهتها خلال تجربتها السـياسية ما بين ٢٠٠٥ - ٢٠١٦م، عدم وجود خبرة كافية لدى الشعب حول ماهية العمل السـياسي للمرأة، التكتلات السـياسية، تعدد الأحزاب، الانقسام، استغلال الحاجة الاقتصادية للشعب، والأهم العادات والتقاليد التي تحجم دور المرأة عن كل المناصب والأعمال، وطالبت قديح بضرورة تكثيف جهود المؤسسات النسوية والحزبية لتثقيف المرأة حول أسس العمل السـياسي، وتدريبها على الانخراط في مختلف المجالات من أجل قيادة المجتمع نحو الأفضل.

تعزز دور المرأة في العمل السياسي

سميرة حسين، ابنة محافظة رفح، منطقة الشوكة، نائب عضو اتحاد الكتاب الفلسطينيين، وعضو المجلس البلدي لبلدية الشوكة سابقاً، والداعمة لحصول أهالي الشوكة المتضررين على تعويضات مادية بعد العدوان الإسرائيلي على غزة ٢٠١٤م، عن الخسائر التي حلت بهم.

تحدثت سميرة عضو المجلس البلدي، "لمجلة إنسان": "شجعتني حاجة المرأة والطفل للرعاية في منطقة الشوكة الحدودية، ودفعني كوني عضو مجلس بلدي أن أطالب البلدية في كل اجتماع مجلس بلدي بتوفير الخدمات للمنطقة من أجل خلق بيئة صالحة للعيش تلبي مطالب أهالي المنطقة، فتمكنت من تأمين بعض هذه الخدمات من خلال المجلس البلدي منها: توفير برك ضخمة لتجميع مياه الأمطار، كما وطالبت بتوفير سوق شعبي بحكم المنطقة ذات الثروة الزراعية والحيوانية تم بناؤه بالحجر الطيني، وأخذ مظهراً جمالياً ولأزال المبنى مغلقاً حتى الآن ولم يتم افتتاحه، وأيضاً المطالبة بالكثير من احتياجات المنطقة".



دليل المرأة للمجلس البلدي والإختياري

غياب وعي النساء بدور البلدية في منطقةهم

وتضيف: "خلال زيارتي لبيوت المنطقة وجدت أن هناك جهلاً كبيراً وخطأً بين صفوف النساء بين العمل البلدي والحكومي، حيث ساهمت برفع نسبة الوعي لدى النساء بدور كل من الحكومة، والبلدية، والخدمات المقدمة من خلالهم عن طريق الورش التوجيهية".

مقومات وصول المرأة للمجلس البلدي

وتفيد حسين بأن الدافع الأول وراء العمل في المجلس المحلي للبلدية هو خدمة المجتمع، وليس الشهرة وجلب المال، لذا يجب على المرأة أن تتحلى بالقوة والقدرة على تقدير احتياجات منطقتها، وتطالب بوجودها في كل مجلس، وتساهم في جلب المساندة من الداخل والخارج، لتلبية هذه الاحتياجات، وربط البلدية بالعالم الخارجي الذي يساهم في دعمها وتنفيذ مشاريع تفيد المجتمع، وأيضاً فتح المجال للمرأة لتخوض التجربة بكل حرية دون التشكيك بقدراتها العظيمة، وتقول: "ونتيجة لذلك لم أشعر أن العمل البلدي هو نهاية الطموح، بل هو مجرد خطوة أولى لبداية الطريق الطويل".

إيجابيات وعقبات جعلتني عضو مجلس بلدي

وتضيف سميرة حسين: "ما بين الحلم وتحقيق الهدف تنوعت العقبات بظهور مرشحات الأحزاب اللاتي كن يتلقين الدعم من أحزابهن، في حين أنني لم أتلق الدعم الكافي من حزبي للتعبير عن نفسي مرشحة، وقمت بنقل الاجتماعات التحضيرية للانتخابات إلى منزلي، كل ما يهم الكادر التنظيمي نجاح التنظيم ودعم المرشحين عبر شبك الاقتراع، ولقاء الجمهور وعقد الاجتماعات، ما أدى إلى تنحي غالبية المرشحين عن العمل البلدي لصالح الحزب الحاكم".

وترى أن العادات والتقاليد تمنع المرأة من المشاركة في أي اجتماع يقره المجلس في مواعيد متأخرة، ويدفعها الواجب والإصرار على تغيير الأفكار الخاصة بالمرأة، وقدراتها وطاقاتها الفاعلة لإثبات الذات، وتقول "اهتماماً بأفكاري وإيماناً برأيي من قبل رئيس بلديتي وعضءاء المجلس، تابعت المواصلة بجد، وبذلك واصلت في العمل البلدي لمدة ما يقارب خمس سنوات من العطاء.

بدوره تحدث رئيس بلدية الشوكة السابق أ. **"منصور بريك"** لمجلة "انسان" قائلاً: "المرأة هي الأم والزوجة والأخت التي تستقيم الحياة بوجودها، صاحبة بصمة، ومشاركة للرجل في إنجاز كل مشروع داخل البلدية، وهي جزء مهم لا يمكن الاستغناء عنه، ذات إثراء واطلاع على قضايا المجتمع واحتياجاته، قادرة على ان تحمل أي ملف يكلف به الرجل إضافة للملفات الخاصة بالنساء كونها أكثر اطلاعاً وفهماً لاحتياجاتهن التي لا يعرفها الرجل، وبحكم مسؤوليتها المكلفة بها من المجلس البلدي"، منوهاً أنها جزء مهم من الخطة الاستراتيجية بكل مراحلها، ومشرفة على بنودها التي تجدد كل ثلاث سنوات.

ويرجع بريك بعض الأسباب التي دفعت النساء للخروج من المجلس البلدي فور إعلان فوزها بالانتخابات هو قرار من عملها الذي لا يسمح لها أن تتقلد أي منصب طوال فترة عملها الخاص، بالإضافة إلى ظروفهن الخاصة بعدم التوفيق بين المنزل وعملها الخاص وعملها في المجلس البلدي، وينوه الرئيس السابق لبلدية الشوكة "بريك" أنه لم تكن استجابته سريعة بقبول طلب استقالة أي عضوة، بل كان حريصاً على أن يجلس معها، ويفهم أسباب الاستقالة ويقدرها، وعلاوة على ذلك يقوم بمناقشة الأعضاء حول طلب الاستقالة، وعدم الموافقة على طلب استقالتها حرصاً على الحفاظ على استمرارها في العمل البلدي وخدمة المجتمع.

مواعيد اجتماع المجلس

وفيما يخص الاجتماعات داخل المجلس البلدي التي قد تحدد في مواعيد لا تناسب عضوات المجلس البلدي، أشار بريك قائلاً: "إن المجلس البلدي أعلى سلطة في البلدية، وسيد نفسه في اتخاذ القرار ضمن إطار الاتفاق والشورى، فإذا أجمع غالبية الأعضاء على موعد محدد فليس كوني رئيس بلدية تغيير الموعد، ورغم ذلك كنت أراعي صعوبة حضور بعض الأخوات في موعد متأخر".

منوهاً: "أن السيدة التي ارتضت أن تدخل ميدان العمل وتنافس في هذا المجال ليس لها أن تقول لي خصوصية، فأنتِ عضوة لك حقوق وعليك واجبات، حقوقك كلها القانون ونحن ملتزمون بها، وواجباتك يجب أن تلتزمي بها، فلا يصح أخذ حقوقك، ونسيان واجباتك".

تحليل الوضع القائم في المجالس المحلية

بدوره يقول المحامي في "مؤسسة بيت الصحافة" **"عبدالله شرشر"**: "لم يتم إجراء أي انتخابات محلية في قطاع غزة منذ العام ٢٠١٦م، ويتم اختيار أعضاء الهيئات المحلية عبر قرارات تصدر من وزارة الحكم المحلي، وبالتالي أثر هذا الأمر بشكل كبير في تمثيل النساء في الهيئات المحلية، ففي قطاع غزة تبلغ نسبة تمثيل النساء في المجالس البلدية المعينة في قطاع غزة ١٨٪ من إجمالي أعضاء المجالس، وتضم غالبية المجالس امرأة واحدة فقط، وعلى الرغم من أن المجلس المركزي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية في العام ٢٠١٥م، أصدر قراراً، بأن تمثيل المرأة الفلسطينية بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ في كل مؤسسة من مؤسسات السلطة الوطنية أو منظمة التحرير، وهذا ينسحب على الهيئات المحلية، إلا أن وزارة الحكم المحلي لم تطبق القرار.

المرأة الفلسطينية والمصالحة الفلسطينية دعم للجهود ودور مشهود



هناك أبو قيوطة



ما بين مد وجزر استطاعت
المرأة الفلسطينية تحقيق
نجاح ملحوظ في العمل
الاجتماعي، الاقتصادي،
السياسي، ومقاومة الاحتلال،
وصولاً إلى محاولاتها تقريب
وجهات النظر، ولمّ الشمل في
قضية الانقسام الفلسطينية
ما بين حركتي "حماس وفتح"
رغم الظروف القاسية.

لكن تكثيف الجهود وتحالف العوامل المناهضة لبروز دورها كان بمنزلة تحالف غير مقدس بين القوى الداخلية والخارجية، أي يعتبر تحالفاً شفوياً غير متفق عليه، ويعمل على طمس حالات المرأة المكافحة، حيث تحدث هذه الحالات استنزافاً لقدرات المرأة الفلسطينية، ولإنجازاتها، والسعي للحفاظ على موقعها الذي حققته بفعل التضحيات.

ولازال دور المرأة بارزاً في محاولاتها لتحقيق الإنجازات والنضال في سبيل الوصول للمصالحة الوطنية التي باتت مستحيلة، وإنقاذ الحالة الفلسطينية من التيه والضياع نتيجة الانقسام البغيض.

الأستاذة زينب الغنيمي مديرة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة والباحثة القانونية، والمدافعة عن حقوق الإنسان، وعضو مجلس أمناء مؤسسة ياسر عرفات.

في مقابلة معها حول دور النساء في المصالحة الفلسطينية تقول:
"كنت جزءاً من مجموعة مستقلة تتكون من خمس عشرة امرأة، حيث حققنا نجاحاً بالعمل المشترك لتقريب وجهات النظر بين حركتي حماس وفتح"، مضيفة أنه تم عقد ورش عمل بحضور مندوبين من كلا الطرفين فتح وحماس في تركيا والقاهرة، واستمر هذا الجهد إلى يومنا هذا، ولاحقاً تبنت هذه المبادرة مؤسسة مسارات بمديرها العام المحلل السياسي الأستاذ هاني المصري، حيث واصلت على نهج ورش العمل واللقاءات، ونوهت الغنيمي بأنه تم إخراج الوثيقة الوطنية الأولى الخاصة بالمصالحة ووثيقة خاصة لإصلاح منظمة التحرير".

وقامت الغنيمي بسرد ما يدور بذاكرتها كأنه وليد اللحظة: "تناولنا في هذه الوثيقة كل ما يمكن من وجهة نظرنا من خلال العلاقة مع كل أطراف الصراع، وما الذي يجب أن يكون بما يتعلق بالمصالحة؟ متى يمكن أن تتحقق المصالحة؟ وكيف ستكون على مستوى المسارات؟ سواء المسار الحكومي، أو مسار التمثيل السياسي، والقضائي والقانوني وكل هذه التفاصيل، وبالتالي هذه كانت جهوداً أساسية ومهمة بشأن المصالحة".

وذكرت الغنيمي وهي مبتسمة أنها قد شاركت بحضور اجتماع المصالحة في عام ٢٠١٢م، الرسمي، الذي كان على المستوى القيادي بحضور كل من الرئيس محمود عباس، والأخ خالد مشعل وألقيا فيه خطاباً أعلنوا إنهاء الانقسام، وبردة فعل عفوية قالت "عبس وجهي وعم المكان الصمت لبعض ثوان"، مكملة حديثها: "حضر هذا اللقاء جميع قيادات الحركتين برعاية مصرية في مقر المخابرات المصرية، وتم الإعلان عن وثيقة المصالحة، وجرى الحديث عن تشكيل حكومة وفاق وطني، وكنت أنا واحدة من أربع نساء في هذا اللقاء هن: أم جهاد الوزير، المرحومة راوية الشوا وسلوى أبو خضرة، مضيفة: "أنه تم ترشيح اسمي في تلك الحكومة، ولكن لم تتحقق هذه الحكومة وفشلت الجهود وانقلبت مجدداً".

مشاركة ضعيفة

في حديث الغنيمي عن الحوارات التي جرت بعد ذلك عن المصالحة الفلسطينية ومشاركة المرأة فيها قالت: "إن إشراك النساء كان ضعيفاً جداً على المستوى الرسمي باللقاءات والحوارات، لأنها كانت مرتبطة بتمثيل الفصائل، والفصائل عادة ترشح الذكور لتمثيلها خاصة إذا كان لقاءً وبدعوة رسمية من قبل الحكومة بالقاهرة، فاللقاء الرسمي يقصد به مقعد، أو اثنان عن كل فصيل، وبالتأكيد لن يتم التفكير بالنساء بقدر ما كانت تتصارع مع الرجال على هذه المشاركات، وبالتالي لا نستطيع القول إن تمثيل المرأة كان موجوداً بشكل حقيقي في ما يتعلق بالمصالحة الرسمية، ففي بعض اللقاءات كان يتواجد ما يقارب أربع نساء فقط من بين مجموعة الطاولة المستديرة منهن الأستاذة وفاء عبد الرحمن من الضفة الغربية، وفي بعض الأحيان يكون ممثلة عن الشابات حسب التوجهات الموجودة في ما يتعلق بالسفر والتنقل.

ذلك لم يمنع المرأة من القيام بدورها في قطاع غزة من أجل تحقيق المصالحة، وكانت سبابة دوماً في الدفع تجاه تحقيق المصالحة، من خلال تنظيم حملة بإشراف المؤسسات النسوية مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ونفذت العديد من الأنشطة وأصدرت البيانات، ونظمت وقفات جماهيرية واعتصامات أسبوعية أمام المجلس التشريعي "الثلاثاء من كل أسبوع" استمرت ثلاث سنوات، تعرضت للكثير من المضايقات والانتهاكات وفي كل مناسبة تزداد حشداً في الصيف والشتاء، ولم تتوقف هذه الفعاليات حتى عقد اتفاق الشاطئ. توقع الجميع صدقهم؛ فتوقفنا عن مواصلة الحملة بعد أخذ تعهدات، لنتفاجأ أن اتفاق الشاطئ في عام ٢٠١٤ لم يجر تطبيقه على أرض الواقع للأسف الشديد".

جهود أقل

بالمقابل كانت وقفات محدودة بالضفة الغربية على مستوى الحركة النسوية بجهود أقل لسبب بسيط، أنهم يعتبرون أن النظام السياسي مطبق عندهم والسلطة قائمة، وبالتالي هم أقل ضرر، ونحن في قطاع غزة نعتبر "المتضرر الرئيسي" والالتزام بالوقفات بيننا وبين الحركة النسوية بالشق الثاني من الوطن "الضفة الغربية" نادر، وللأسف وحتى بعد حرب ٢٠١٤م، لم يتم إشراك النساء بلجان الإعمار من جميع الأطراف، لأن العقلية الذكورية مازالت تهيمن على القادة السياسيين، ويرون إن الرجال أصحاب الحكمة، وهم يملكون الوعي والخيار السياسي والقرار بأيديهم فقط.

تقريب وجهات النظر

وعما حققته فيما يخص المصالحة على مستوى مشاركتها سياسياً قالت الغنيمي: "شاركت على مدار سنوات طويلة مع مجموعة المستقلين الذين جمعوا الأحزاب على الطاولة والحقيقة من وجهة نظري كانت هذه اللقاءات مثمرة وجادة، لأنها ساهمت وساعدت في تقريب وجهات النظر.

وأضافت: "هذه اللقاءات ساعدتنا في أن نقرب من أصحاب القرار في حركتي حماس وفتح، وجعلتنا نحقق بعض التحسينات على المستوى اليومي والحياتي فيما يتعلق بحالات حقوق الإنسان وما يتعلق ببعض القضايا ذات الأهمية والأولوية في التعاملات المباشرة، وحرية التعبير في كثير من المسائل، وبالتالي أصبحت الأمور أفضل بين الفصائل عن بداية الانقسام".

أسباب الفشل

وبوصفه مؤسسة نسوية شارك مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة في العديد من الأنشطة، لتحقيق المصالحة تذكّر الغنيمي منها: عقد مؤتمر للمصالحة، وإشراك جميع القوى، وعقد ورش العمل، وانتهاز الفرصة لخلق حالة من التقارب على المستوى النسوي وبين الحركة النسوية الإسلامية ورغم بذل جهود ترجع الغنيمي عدم نجاحها لسببين: الأول هو رفض السلطة الوطنية بالضفة الغربية لهذه الجهود واعتبارها اختراقاً للخروج عن القرار السياسي في رفض العلاقة مع حركة حماس، وهذا أثر على جهود المؤسسات والأطر النسوية الحزبية، وبالتالي تراجع الإقبال على اللقاءات والاجتماعات خشية أن يتأثروا بسبب القرار السياسي الرسمي، والسبب الثاني هو أن ممثلات الحركة النسوية في حركة حماس لم يكن على مستوى الاستعداد والمسؤولية، إلا أن الأستاذة هدى نعيم كانت مستعدة وحاولت مشاركتنا بالمبادرة، لأنها كانت شريكة معنا بلقاءات المصالحة عام ٢٠١٠م، وكان هناك تقارب في وجهات النظر، ولكن مسؤوليات الحركة لم يشاركن، وحين يُطلب منهن إلقاء كلمة في مؤتمر أو ورشة عمل، لم يكن تمثيلهن على مستوى قيادي، ويكتفين بإرسال ممثلة عنهن لكونهن حكومات بالرأي السياسي بحركتهن.

واعتبرت الغنيمي أن السبب الرئيسي وراء إفشال جهود المصالحة على المستوى النسوي القيادات الذكورية من الحركتين فتح وحماس، لعدم رغبتهم في الاتفاق، وخلافهم كان عميقاً ولم يساعدوا في إنجاح جهود الحركة النسوية.

أمل

ومع كل هذه الجهود تأمل المرأة الفلسطينية أن تتحقق المصالحة الوطنية الفلسطينية، وتُعقد الانتخابات، ليقول الشعب كلمته الأولى والأخيرة، وتبقى نساء فلسطين قامات تعانق السماء في العلوم، والتعليم، والصحة، وميادين النضال، والساحات السياسية، تبذل وتبهر حيثما حلت بحضورها، وبها تكتمل المقدمات، وتزهو بعطائها خاتمة النهايات، تشهد لها منصات التكريم والتتويج في البطولات، والتميز، والابتكار، والابداع، حتى أسمع عطاؤها من به صمم.

وتبقى المصالحة بين الفصائل الفلسطينية حلماً إلى أن تتفق الفصائل، وتقرر إنهاء الانقسام وتوحيد الصف الفلسطيني، والعمل بكل قوتها ومقاومتها على تحرير فلسطين، لتصبح دولة عربية حرة وعاصمتها القدس الشريف.

مشاركة سياسية منقوصة



بقلم: ميساء فرحات



تعتبر مشاركة النساء في الحياة السياسية من التغيرات الهامة التي طرأت على واقع المرأة العربية بشكل عام والفلسطينية على وجه الخصوص، بالرغم من تواضعه وبطء درجة تغيره، حيث أن الواقع السياسي لم يقتصر على مشاركة مختلف جوانب الحياة السياسية، وإنما أيضاً المشاركة في صنع القرار المرتبط بالقضايا المجتمعية العامة، والخاصة بمصالح الفئات الاجتماعية المختلفة ومن ضمنها المرأة، كذلك فإن المجال السياسي يعتبر الأهم بسبب ارتباطه بالأبعاد الأخرى "التعليمية، والصحية، والاقتصادية التي تعنى بها المرأة بشكل مباشر.

فالمشاركة السياسية **تعد مؤشراً هاماً** يدل على مدى ارتقاء الشعوب على سلم الديمقراطية، وعلى مدى تقدمها، واستعدادها لمواجهة تحديات الحياة بشكل جماعي لا يُستثنى أي من أفرادها، وذلك لارتباط المشاركة السياسية بمفهوم التنمية الاجتماعية، والسياسية، الذي ينعكس على مسيرة تنمية المجتمعات المستدامة بشكل عام.

فيما يتعلق تحديداً بالمرأة الفلسطينية، فقد توافقت بقدر أكبر من المساهمات السياسية لها مع التشكل الكياني السياسي الفلسطيني، فالدور قبل نشأة منظمة التحرير تميز نسبياً عن ما قبلها، وكذلك منذ دخول السلطة الوطنية الفلسطينية وتبدل مضامين الصراع السياسي في فلسطين، وتعدد أبعاده شهدت تغيرات نوعية على طبيعة دور المرأة وحضورها السياسي، فمن امرأة مناضلة ومشاركة في تشكيل الوعي وترسيخ الهوية والكيان إلى امرأة السياسة والأحزاب، ولكن من المعروف في التعاطي مع قضية المشاركة السياسية أن يتم التطرق إلى المشاركة بجميع أشكالها العلنية الرسمية كالمشاركة في الانتخابات، وفي المراكز القيادية، ومراكز التأثير المباشر في عملية صناعة وصياغة القرار الفلسطيني.



أهمية المشاركة السياسية للمرأة

وتعتبر المشاركة في صياغة الشأن العام أسلوباً حضارياً للحد من الصراعات السياسية، وطريقة مثلى لإحداث عمليات تغيير جديدة وجوهرية على شكل النظام السياسي، الذي من شأنه تجاوز الماضي والتخلص منه، وبالتالي أصبحت عملية مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورة

لتحقيق أهداف النظام السياسي، بحيث لا يقتصر حق المشاركة على الرجال فحسب، وإنما تشمل مشاركة النساء والرجال على حد سواء، وتوسيع قاعدة المشاركة لتشمل في نهاية الأمر جميع شرائح المجتمع بما فيها النساء ليساعد في كل الأحوال على توسيع قاعدة الشرعية للمؤسسات التمثيلية والتنفيذية للنظام السياسي، ما يعطيها قوة تمثيلية نابعة مستندة إلى الخيار الديمقراطي، لذا فإن من أولى مقدمات مشاركة المرأة الإقرار بأنها تتمتع بالمواطنة التامة بجميع مظاهرها، والمساواة التامة أمام القانون بدون أي تمييز.



أدوار ومعوقات

شغلت **المرأة الفلسطينية** دوراً بارزاً في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في فلسطين على مختلف الأزمنة، كما ساهم واقع فلسطين المحتلالي في إبراز دور المرأة الفلسطينية في النضال ضد الاحتلال على الأصعدة الرسمية وغير الرسمية في طرق نضالها كافة، سواء كانت ضد الاحتلال وما نتج عنه من نكبات لحقت بالمجتمع الفلسطيني، أو في النضال من أجل نيل حريتها والدفاع عن قضاياها وحقوقها المشروعة، وفي ظل عملها السياسي واجهت العديد من المعوقات التي حدت من فعالية دورها، أو تعثر هذا الدور ونموه ونضوجه، تركزت هذه المعوقات وتباينت تبعاً للمرحلة التاريخية، إلا أنه يمكن تفصيل هذه المعوقات بأنها معوقات سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وقانونية، وذاتية.

العمل النضالي

نضال **المرأة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي** في داخل وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة أظهرها قوية، متحمسة، ولديها القدرة على التكيف، كما وشهد نشاطها المتميز العديد من الإنجازات والمحطات المضيئة على مدى التاريخ، كإنشاء "الاتحاد النسائي العربي" عام ١٩٢٨م، وتشكيل الإطار النسوي التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية (الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية) عام ١٩٦٥. هذه الأمثلة تشير إلى أن المرأة الفلسطينية كانت قد بدأت تتمركز في مقدمة الحياة العامة. ولكن وبالرغم من ذلك فإن حصتها اليوم من المناصب الإدارية في القطاع العام والخاص منخفضة جداً.



تمثيل المرأة "الكوتة"

يعتبر نظام الكوتا النسائية أهم الإنجازات التي حُققت على مستوى مشاركة المرأة الفلسطينية في التشريعات، ففي العام ٢٠٠٥م، ونتيجة نضال المؤسسات النسوية تمت موافقة "المجلس التشريعي الفلسطيني" على فرض الكوتا بنسبة ٢٠٪، والتي تفرض تمثيل المرأة الفلسطينية في قوائم الأحزاب السياسية لانتخابات المجلس، إذ نجحت سبع عشرة امرأة في انتخابات عام ٢٠٠٦م، بعد أن كان عدد النساء اللواتي نجحن في انتخابات المجلس التشريعي في عام ١٩٩٦م، خمس نساء فقط قبل فرض نظام الكوتا، وهو ما اعتبر آنذاك حلاً مؤقتاً يتم العمل بموازاته من أجل رفع نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة العامة، فيما واصلت المؤسسات النسوية التي تعمل على تمثيل المرأة المطالبة بزيادة نسبة الكوتا إلى ٣٠٪، وفي العام ٢٠١٢م، أقرت الأحزاب الفلسطينية النسبة الجديدة، ولكنها لم تطبق بعد، ومن أجل التحضير للانتخابات التشريعية القادمة، تسعى الحركة النسوية الفلسطينية إلى الضغط لإقرار النسبة من خلال مرسوم رئاسي أو من قبل المجلس التشريعي، وفي حال نجاح حملة الضغط، ستظهر آثار هذا الإنجاز من خلال نتائج الانتخابات، حيث ستسجل النساء المنتخبة رقماً جديداً، الأمر الذي سيؤدي إلى رفع نسبة مشاركتها السياسية.

خلاصة الأمر يجب على الحكومات العربية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص تفعيل دور المرأة في المجتمع، وهذا التفعيل غالباً ما يكون مؤشراً ودليلاً قوياً على تقدم وحضارة الدولة، كما ويجب دعمها، وتعزيز دورها ومساندتها في الترشح، والانتخاب، والدعاية الانتخابية وغيرها من المقومات التي تساند المرأة، وتمكنها من امتلاك القوة والقدرات لتكون عنصراً فعالاً في التغيير، ومنحها الدور الحقيقي في مشاركتها في صنع القرار، والتأكيد على حقوقها كمواطنة وفاعلة إنسانياً وسياسياً في صناعة مستقبل بلدها.

صانعات القرار والسياسة

إبتهال شراب



"هن نصف المجتمع وينجبن النصف الآخر" شعارات ومقولات نردها كثيرًا في محاولة لإظهار وجود المرأة في المجتمع، وفي خصوصية حالة المجتمع الفلسطيني التي يتسبب بها الاحتلال الإسرائيلي تزداد الصعوبات والتحديات أمام الحياة بشـكل طبيعي في فلسطين.

فهو يقف عقبةً فـي وجه الحقوق المشروعة، وفي وجه الحياة بشكل عام، ترافقه بعض التقاليد البالية التي تقيد الكثير من النساء في الحصول على حقوقهن بشكل عام، خاصةً السياسية التي كفلها القانون لهن.

إلا من أبت من النساء، وأثبتت أن الحقوق لا توهب بل تنتزع، وأن المرأة الفلسطينية قادرة على الوصول والتأثير وصنع القرار السياسي بما تمتلكه من العلم والكفاءة، ورغم كل العقبات التي تواجهها فهي نجحت بتخطي الصعاب والعثرات، ووصلت لما كانت تحلم به.

التقت "مجلة إنسان" مع واحدة من النساء اللواتي تمردن على الواقع المرير، وسعت لإثبات نفسها، ونجحت في كسر الصورة النمطية السلبية للمرأة، عبر تقلدها أرفع المناصب الحكومية، وحققت في عهدها قفزات ملحوظة لصالح دعم المرأة، وتذليل العقبات أمام إشراكها في الحياة السياسية.

الدكتورة **هيفاء الأغا** وزيرة شؤون المرأة السابقة.

البداية والطموح

عن بداية طموحها ورحلتها التعليمية باشرت الأغا بقولها: "لا أستطيع التكلم عن عائلتي، ومن يستطيع التكلم عنها هو التاريخ، لقد كان داعمي الأول أبي الذي أخذني بيده للقاهرة عن طريق عمان ليسجلني بالجامعة، وكنت وحدي، ورغم ذلك حصلت على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة من المعهد العالي التجاري في القاهرة



عام ١٩٧٢ م، ومن ثم تزوجت، ودعمني زوجي لنكمل رحلتنا في أمريكا سوياً وخلالها حصلت على شهادة الماجستير في التوجيه والإرشاد التربوي من جامعة ولاية أوكلاهوما في الولايات المتحدة عام ١٩٧٨ م، ثم حصلت على شهادة الدكتوراه في أصول التربية من نفس الجامعة الأمريكية عام ١٩٩١ م.

تستطرد الأغا: "عدت لقطاع غزة وعملت محاضرة في كلية التربية، وكنت من المؤسسين الأوائل لوزارة التربية والتعليم، وكانت عائلتي أول من بارك لي هذه الخطوة، وانتقلت للعمل مديراً عاماً للرقابة، ثم مدير عام وزارة، ومن ثم وزيرة للمرأة، وهكذا كانت رحلتي مع عائلة داعمة للمرأة، تؤمن بدور المرأة في المشاركة السياسية التي اعتبرها مجموعة من الأنشطة يقوم بها الأفراد للتأثير على الرأي العام والقادة السياسيين لتغيير مفهوم، أو اختيار شخص وهي حق لكل أفراد المجتمع".



العائق الحافز

وعن **الصعوبات التي واجهت الأغا قالت:** "طوال خمس سنوات من العمل وزيرةً للمرأة واجهت الكثير من الصعاب التي كانت الحافز الأول للانتصار على هذه الصعوبات، أولها الانقسام الفلسطيني الذي كان يعتمد وضع الحواجز في الانتقال من الضفة إلى غزة لمتابعة أمور الوزارة، وتلاعبه بمشاعرنا ما بين التصاريح والحواجز، وتأخير الانتقال لأداء المهام المطلوبة، عدا عن النظرة النمطية للمرأة، والتي حاولت خلال رئاستي للوزارة تغييرها، وإثبات قدرات النساء ودورهن الريادي في المجتمع، كما رافق ذلك عقوبات مادية وهي نقص التمويل للانطلاق صوب تحقيق وجود حقيقي للمرأة، وحاولت جادة في تخطيه، ومحاولة الوصول لكل الأهداف الخاصة بالوزارة خلال فترة تواجدي".

وتكمل الأغا: "لربما كان من أصعب العقبات هي اختلاف القوانين بين الضفة وغزة وما رافقه من مشاكل كنا نحاول دائماً التغلب عليها وإيجاد الحلول لتوحيدها".

إنجازات تستحق الذكر

وتذكر الأغا أن من **أهم الإنجازات التي عملت وحاولت تحقيقها** هي عكس الصورة الحقيقية والبهية للمرأة الفلسطينية للعالم أجمع في سبيل النهوض بالمرأة الفلسطينية، وتكمل: "قمت بتحقيق ذلك من خلال البازارات الخاصة بمنتجات النساء التي كانت تعقد مرتين خلال العام، تم عقد ورش العمل التي تدعم المرأة، وتعزز وضعها المادي، وتدعم دورها في تسويق منتجاتها، وخلال تلك الفترة شاركت في العديد من المؤتمرات الدولية والمحلية والإقليمية للتحدث عن المرأة الفلسطينية باللغتين: العربية، والإنجليزية، وقمت بإلقاء خطاب المرأة الفلسطينية في نيويورك على مدار أربع سنوات من خلال الأمم المتحدة لمحاربة الاحتلال والحصول على الاستقلال وتعزيز دور المرأة الفلسطينية بالمشاركة السياسية، وعرض المعاناة التي تواجهها المرأة الفلسطينية بسبب الاحتلال وسياسته العنصرية".

ما عايشته الأغا في **المجتمع الفلسطيني** يؤكد أن ثمة عقبات وتحديات كبيرة تواجه النساء في فلسطين، خاصة النساء الطامحات للمشاركة في الحياة السياسية، أبرزها ذكورية المجتمع، وسطوة الرجال فيه، ما يولد حالة من عدم ثقة المرأة بنفسها، وعدم ثقة المجتمع بالمرأة، وعدم ثقة المرأة بالمرأة، وما رافقه من عدم سماح الرجل للمرأة في الخروج لمعتك الحياة السياسية، وقصر دورها على الأسرة وتربية الأبناء.

ولفتت الأغا إلى أنه رغم انحسار بعض من هذه المعوقات في المجتمع خلال الوقت الراهن إلا أنه لازال جزءاً منها يعوق وصول المرأة لمراكز صنع القرار داخل المجتمع.

وأكدت الأغا أنه ومن خلال الجهود النسبوية الضاغطة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية نرى اليوم تغيراً ملحوظاً في مشاركة المرأة يتمثل في ارتفاع نسبة مشاركة النساء داخل التنظيمات الفلسطينية التي افتقدناها سابقاً، وارتفاع نسبة الكوطة النسائية لـ ٢٦٪، ويعتبر هذا مؤشراً جيداً على بدء انخراط المرأة في الحياة السياسية، ونطمح لأن تزيد نسبة الكوطة النسائية لتصل كما في البلدان الأخرى، على سبيل المثال تصل النسبة في تونس إلى ٥٠٪.

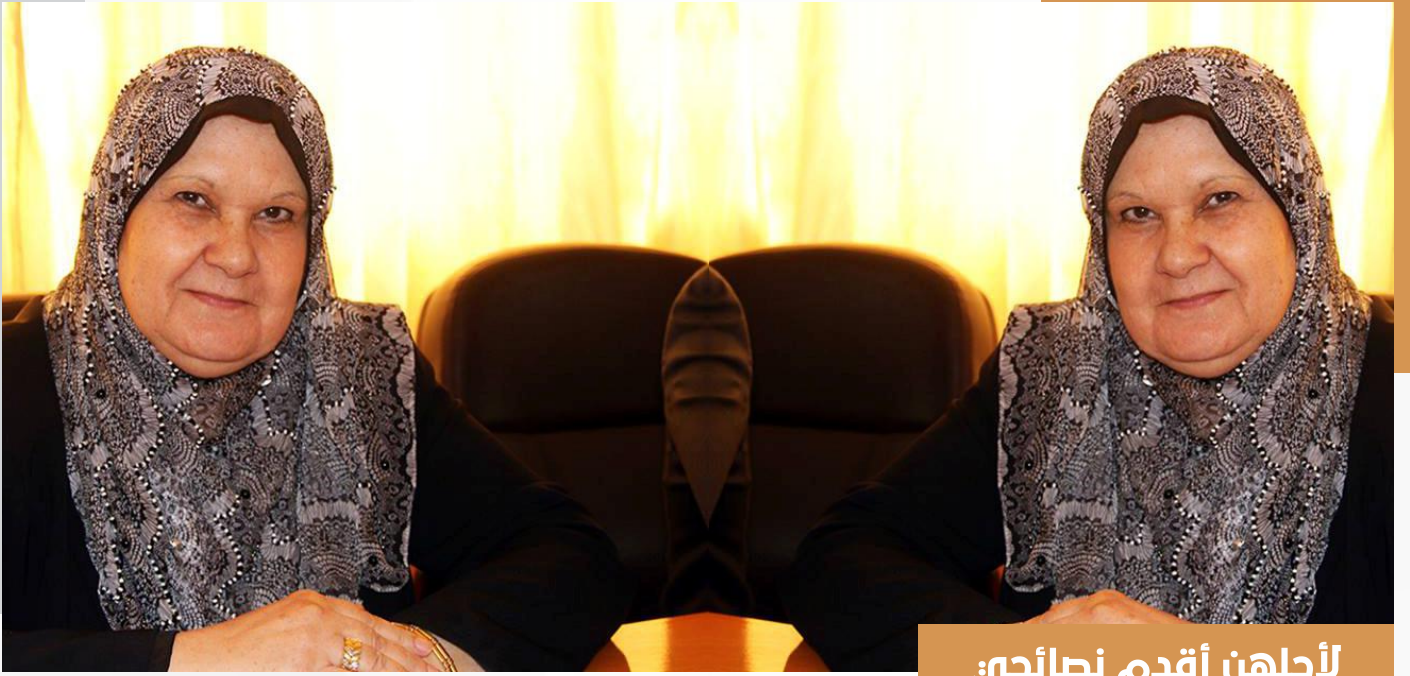
وقالت: "نحن لا نعول على عدد النساء، بل نعول على كفاءتهن وتأثيرهن القوي، فاختيار النساء يجب أن يكون بناءً على قدر المسؤولية كماً ونوعاً، لا نريد أن توضع النساء لسد الفراغ كما يحدث في بعض المجالس القروية في الضفة الغربية وداخل الأحزاب، لأن هذا لا يعد تمثيلاً حقيقياً للمرأة، فلا بد أن يكون وجودها فعلياً سواء في المجلس القروي أو الحكومي أو أي مكان آخر.

وتابعت: "لا بد في البداية ولنجاح المشاركة السياسية أن تكون المرأة مقتنعة بما تقوم به، تناضل وتسعى من أجل النجاح، وأن تكون على قدر كافٍ من العلم والدراية والمعرفة، وصاحبة وجه محبب للمجتمع، لها القدرة ألا تكون صدامية، لا يهتمها المكان بقدر الفائدة للمجتمع، تتحلى بالهدوء والالتزان ويكون فيها الضمير الحي لمساعدة الناس، هكذا عبرت الأغا عن المرأة المؤثرة وصفاتها داخل المجتمع الفلسطيني".

وجوه جديدة

وأضافت: "فخورة بما وصلت له وسأستمر بدعم غيري من النساء المؤثرات سياسياً، ولكني لا أنوي الترشح للانتخابات القادمة وهذا القرار كان مرتبطاً بقناعتي الشخصية" وأردفت: "لقد وصلت لمنصب وزير وأخذت حقي، والآن أفتح المجال لغيري من النساء ليكن مبدعات ومشاركات فلا بد أن **نظهر الكفاءات الكامنة والوجوه الشابة** للمجتمع بالانتخاب والمشاركة بالترشح، فهناك العديد من الكفاءات النسوية لم تأخذ الفرصة المناسبة لتشارك وتظهر جدارتها، واليوم حانت الفرصة لهن".

وأكدت الأغا أن العديد من الدعوات والأصوات وصلت من أجل المشاركة، وهي متفهمة ذلك، ولكنها تصر على موقفها وتريد أن ترى وجوهاً جديدة ولادة تحمل هذه الأمانة وتسعى لتغيير الوضع الراهن وخلق واقع جديد مليء بالأمل والنجاح.



لأجلهن أقدم نصائح

وتابعت: "ومن خلال عملي وزيرة، وتقديمي للعديد من المحاضرات التي تخص عرض تجربتي للنساء والشباب في المجتمع أقدم لأجل النساء نصائح التي لا تتغير، وفي مجملها السعي لمستقبل أفضل"، وأوصي دائماً المرأة بمخافة الله، لأن مخافة الله تجعل عملك سليماً ولا بد من التوكل على الله والثقة به، والمحافظة قدر المستطاع على الضمير الحي، لأنه إذا مات الضمير مات الإنسان، لافتة إلى ضرورة إعطاء الوطن أكثر من الأخذ منه، قائلة: "وطننا الآن ليس في مجال أن يعطي، ولكي نبني الوطن لا بد أن نتعلم العطاء الكثير، ولا ننتظر الأخذ الكثير" اختتمت الأغا حديثها عن أملها بأن ترى وجوهاً فعالة ومؤثرة للنساء في المجلس التشريعي القادم، وفي مجمل الحياة السياسية، مؤكدة أنها ورغم عدم مشاركتها في الانتخابات، إلا أنها ستبقى داعمة للمرأة ولحقوقها في كل وقت وحين.

مشاركة المرأة السياسية ما بين فقر الرؤية الإستراتيجية وقيد العادات والتقاليد والنظام العشائري



هيئة الشريعة



نعيش في بلد يتسم بالفقر والوضع الاقتصادي المتردي، كما يسوده عادات وتقاليد مهيمنة، ونظرة دونية للمرأة حصرتها في الدور الإنجابي فقط.

عوامل كثيرة قزمت طموحها للقتال من أجل الوصول لمناصب تشريعية أو قضائية، ناهيك عن مجتمع ذكوري ينظر لها كونها كائنًا ضعيفًا، ويسلب منها حقوقها الأساسية وحققها بالمشاركة السياسية أيضًا، بدواعي العادات والدين، وحجج بعيدة كل البعد عن الواقع، ما جعل وصولها لمراكز صنع القرار أمرًا يكاد يكون معدومًا، أو يقتصر على بعض المناصب وليس كما نرجو.

عادات وتقاليد بالية، حالت **دون مشاركة المرأة على الصعيد السياسي**، كان يتوارث لدينا من اللبنة الأولى (العائلة) معتقدات بأن الذكر ليس مثل الأنثى، وأن هناك أدوراً للذكور وأدواراً للنساء لا يجب تخطيها. العائلة السبب الأول لتنشئة تلك العادات، حيث أسست وزرعت بعقول الأفراد الفرقة ما بين الجنسين، وأباحت بعض الأفعال للذكر وحرمتها على الأنثى، كثيرة تلك الأسر التي تنظر للمرأة أنها كائن ضعيف لا يصلح لخوض عمليات مشاركة سياسية.

عادات وتقاليد

أكدت **نعيمة الشيخ عضو المجلس التشريعي** أن المرأة ما زالت رهينة المجتمع الذكوري والعادات والتقاليد والنظام العشائري، وأننا نعيش في مجتمع ذكوري أبوي، وقتما شاء تصدير مكانة المرأة يصدرها، ووقتما شاء يرجعها للوراء، ونادراً ما ينظر للمرأة أنها شريكة ومساوية للرجل، وهناك الكثير من العقبات، والعادات، والتقاليد الحاكمة والمقيدة لمشاركة المرأة السياسية على مستوى الأهل والمجتمع، في السابق كانت النظرة للمرأة نظرة خوف وقلق ومن المعيب عليها أن تتعرض للحبس أو الإصابة والمطاردة، تلك العادات جعلت المرأة مكبلة بسلاسل أعاققتها عن ممارسة حياتها السياسية، وتقبل توليها المناصب القيادية، لكن تدريجياً بدأت الأمور تخرج عن مسار العادات والتقاليد الراسخة لدى البعض.

وأجزمت أن المرأة الفلسطينية من الجيل الأول عاصرت الثورة والنضال، لم يجُل في بالها الخوض بالمشاركات السياسية بالمفهوم المتعارف عليه الآن، كل ما يشغلها هو التحرر من الاحتلال، وأدت دورها على أكمل وجه أسوة بالرجل، إلى أن جاءت السلطة شعرت بأنها تتراجع للخلف رغم ما قدمته من تضحيات مساوية للرجل في ذلك الوقت، ونجحت في الحصول على مشاركات سياسية لكن ليس بالحجم المطلوب حتى على مستوى الفصائل،

تجربة التشريعي

وأضافت **الشيخ علي**: "لم يكن الحصول على مقاعد التشريعي بالأمر الهين، بل احتاج لمسيرات ومظاهرات ولوبي ضاغط، وتعرض للأذية والكثير من الانتقادات المؤذية وكثير من المواقف المعاكسة من أجل الخوض والمشاركة بالعملية السياسية،" من أرادت خوض تلك التجربة عليها تحمل تبعات التجربة التي تحتاج لشخصية قوية متحدية للعقبات كافة".

وتابعت الشيخ علي: أن لكل قاعدة شواذاً، وهذا ما نراه على وضع مشاركة المرأة السياسية الحالية، حيث نادراً ما نرى أن هناك سيدة تتولى وزارات هامة، ونعطي لأنفسنا مؤشراً أن المرأة انخرطت بمواقع صنع القرار، حيث سُمح للمرأة أن تكون عضواً ولكن منعت من أن تحصل على رئاسة منصب قيادي، وطالبت بالسماح للكفاءات النسوية بتولي المناصب الهامة، وضرورة تغيير النظرة المجتمعية التي تم ترسيخها بعقول الصغار بمنهجهم الدراسي، والأفكار التي نحتاج لتغييرها.

بدرها نوهت **أمال الخالدي رئيس قسم الإرشاد الصحي** في بلدية رفح منذ ٢٧ عام أنها منذ توليها لمنصبها ببلدية رفح، واجهت الكثير من المشاكل هي وزميلاتها الوحيدة في ذلك الوقت على مستوى العمل بعدم تقبل زملائها لفكرة وجود كادر نسوي يعمل داخل البلديات، وعلى مستوى المجتمع ترى أن العادات والتقاليد والنظام العشائري أثر سلباً على مشاركة المرأة بالذات في بعض المناطق التي تسودها البيئة البدوية والنائية على وجه الخصوص، والتي لا تتقبل فكرة تشكيل لجان حي، ورُفض التعامل مع النساء المندوبات، وتم التعامل مع فئة الشباب وتهميش الشابات، ما يؤكد على غلبة النظام العشائري والعادات والتقاليد التي تحجم مشاركة المرأة السياسية داخل أحياء ومجالس البلديات، فتلك العشائر قزمت من دور المرأة، ومشاركتها السياسية الفعالة في المجتمع.

وذكرت: "رغم أن القانون كفل للمرأة حق الترشح وتولي المناصب وأعطاهها (الكوتة بنسبة ٢٦٪)، لكن النظام العشائري المعيق الأكبر، هو من يلغي حق المرأة في كثير من المواقف، ولم يُنصف المرأة، وواجهت الكثير من المعوقات من نظرة المجتمع الذكوري وغلبة العادات والتقاليد، أيضاً الانقسام وجمود القانون وعدم تطبيقه أدى لتحجيم مشاركة المرأة السياسية. وحول مدى تأثير العوامل الثقافية المتمثلة بالمجتمع وثقافته الذكورية، على مشاركة المرأة بالحياة السياسية أجابت **د حكمت المصري منسقة لجان المرأة في الهيئة العليا لشؤون العشائر** محافظة الشمال : "للمرأة الفلسطينية دور مهم وفاعل في جميع المواقف الفلسطينية من خلال ما تمارسه من نضال في مجالات متعددة اجتماعية، تعليمية، صحية، اقتصادية، ثقافية، سياسية وتربوية حيث نسبة تعليم المرأة الفلسطينية كبيرة جداً، ما أدى إلى امتلاكها لدرجات عليا أكاديمياً وثقافياً، ورغم ذلك ترجع ظاهرة تراجع المشاركة السياسية للمرأة على مستوى العمل التنظيمي والحزبي إلى الهيمنة السلطوية للرجل، ورفضه لوجود المرأة في دائرة صنع القرار التنظيمي أو الحزبي، رغم ازدياد نسبة الوعي السياسي والتنظيمي للمرأة وقدرتها على تحمل المسؤولية واتخاذ القرار، إضافة إلى التباين الفكري والثقافي بين الناشطات النسويات، والموروث الثقافي لهن.

وترى المصري أن للعادات والتقاليد دوراً كبيراً في تدني مشاركة المرأة الفلسطينية في كثير من الأحيان خصوصاً في الانتفاضة الأولى، وذلك خوفاً على المرأة من التعرض للاعتقال الإسرائيلي، ورغم ذلك فقد شاركت المرأة في العديد من المحطات السياسية والنضالية على مر التاريخ الفلسطيني ورغم ذلك لم تحظَ بالحد الأدنى من المشاركة في صناعة القرار الفلسطيني، بل اكتفى وجودها في الأحزاب والتنظيمات السياسية عضواً فقط، ولم تحصل على حقوقها السياسية ما أدى إلى غياب تمثيلها الحقيقي في المناصب كافة.

من جهتها قالت أريج الاشقر عضو لجنة المرأة في الهيئة العليا لشؤون العشائر في المحافظات: "كان للعادات والتقاليد بالتأكيد سبب رئيسي من أسباب عدم مشاركة المرأة بالحياة السياسية بالشكل المطلوب، وكانت النظرة المجتمعية للمرأة التي تسودها غلبة المجتمع الذكوري الذي نعيش به أيضاً عائقاً أمام مشاركة المرأة، لذلك نرى تولي الرجال لمناصب تحرم المرأة منها، ولكن المرأة بدأت تخرج من بوتقة العادات والتقاليد والمجتمع الذكوري، وأثبتت جدارتها بتوليها لجميع المناصب، وناضلت بجدارة لتحصل على الكوتة لتكون موجودة لذلك رأينا في كل القوائم الانتخابية ثالث اسم بالقائمة امرأة، لكن نحتاج لكثير من الضغط لحصولها على مكانها بالشكل المرجو.

كما وترى أ. مرفت محمد حماد المرشحة لإدارة العمل النسائي الإطار النسوي لحركة الجهاد الإسلامي ومسؤولة اللجنة الحركية في الاتحاد الاسلامي للنقابات المهنية، ترى أن المجتمع الفلسطيني تحكمه عادات وتقاليد تحجم عمل المرأة وتعرقل عملها نحو الارتقاء بمستواها الفكري والتعليمي من أجل الوصول لمناصب عالية بالمجتمع الفلسطيني، وأن حقوقها منقوصة، ومشاركتها بالعمل السياسي وتولي المناصب العليا مرهون بالمجتمع ووعيه بمفهوم المواطنة، وبدون ذلك لن تحصل على حقوقها المكفولة، ولن تصل لمناصب عليا تطمح الوصول لها.

وأضافت: "نعيش في مجتمع فلسطيني شرقي محافظ، وغالبية النساء يخجلن من ترشحن لمنصب سياسي، وإن رُشحت لمنصب سياسي تواجه العديد من العراقيل من أهمها: غيرة الرجل وعدم تقبله لعملها خارج حدود البيت، خاصة أن المناصب السياسية تتطلب ساعات عمل أطول، وسبب آخر هو عدم دعم المرأة للمرأة واكتفاؤها بالرجل ليمثلها، هذه الأسباب تجعل عمل على تحجيم وعرقلة أي مشاركة حقيقية للمرأة وتمثيلها في الحياة السياسية"، منوهة بأن الإسلام لا يعوق خروج المرأة للعمل، ومشاركتها بالحياة السياسية، واشترطت التزامها بالضوابط الإسلامية والشرعية.





مخاطر داعمون

لا يخفى على أحد أنه ومنذ أجدادنا الأوائل **اقتصروا عمل المختار على الرجال**، إلا أنه ومنذ أعوام قليلة عملت المؤسسات النسوية على إيجاد مختارة مناصرة للمرأة المعنفة، وتكون أقرب وأكثر تفهما لها ولاحتياجاتها وسماع شكواها، ونجحت نساء في قطاع غزة بهذا الدور الذي كلفت به.

من ناحيتها أوضحت **المختارة فريال زعرب** أن للمرأة دوراً كبيراً في مشاركتها السياسية، وأن هناك تغييراً ووعياً بأهمية دورها في ظل تمثيلها النسبي الذي حصلت عليه نتيجة المتغيرات في القوانين والقرارات الرئاسية، لذا من الضروري مساندتها ودعمها، والتعريف بدورها السياسي وتشجيعها على المشاركة بالمجال السياسي والحياة العملية، وذكرت: "نحن بوصفنا مختارات يجب أن ندعمها ونساندها في الانتخابات، إضافة إلى ذلك توعية وتثقيف الناخبات بحقوقهن، وبأهمية وجود المرأة السياسية في حياتنا".

كما يؤكد **المختار أبو نبيل شعت** أن وجهة نظر المجتمع تغيرت كثيراً تجاه مشاركة المرأة سياسياً وأصبح للمرأة صوت مسـمـوع وتطالب بحقوقها عن وعي، لكن هناك مواقف تكون فيها المرأة ضعيفة مثال على ذلك في رفح تم ترشيح إحدى النساء وانتخبت ونجحت ولكن من وجهة نظري لم تقدم أي شيء للمرأة.

وفيما يخص الانتخابات أوضح شعت بأنه سيختار الأفضل الذي يستطيع المطالبة بحقوق الناس، ومساندتهم وقادر على خدمة المجتمع، وليس لديه انحياز لرجل أو لامرأة ولكن الانحياز للأجدر.

وتابع: "في الوقت الذي تم ترشيح مختارة في غزة ضمن العشائر، تم القبول من المخاطر والوجهاء وأنا أكثر من دعم الفكرة في حال وجود مختارة قادرة على حل مشاكل النساء وقوية تستطيع التعبير عن مشاكلهن ولديها الجرأة واللباقة والمعرفة، فهي الأجدر ولم يكن هناك أي اعتراض من قبل المخاطر من العشائر الأخرى.

سياسيات ونقابيات فلسطينيات



نفذ ملتقى إعلاميات الجنوب ثلاث جلسات استماع لنساء سياسيات ونقابيات بعنوان: "السياسيات الفلسطينيات تجارب وإنجازات وتحديات" تطرقن خلالها لواقع مشاركة المرأة السياسية وما حققته من إنجازات، والاختفاقات والتحديات التي تواجه المرأة وأسباب ضعف مشاركة المرأة في صنع القرار وكيفية دمج الأجيال الجديدة في العمل السياسي

والنقابي، بحضور شخصيات اعتبارية وإعلامية وشخصيات من القوى الوطنية والإسلامية ودائرة اللاجئين، يأتي ذلك ضمن "مشروع إعلاميات قدرات على التغيير الممول من المؤسسة الأوروبية لأجل الديمقراطية EED". وأشادت ليلي المدلل المديرية التنفيذية لملتقى إعلاميات الجنوب بدور المرأة الفلسطينية وما قدمته من أعمال لا تحتاج الى شهادة فهي في قلب المواجهة فما تظهره الفضائيات للمشاهد وما ينشر يوميا في الصحف العربية والعالمية يؤكد دورها الحقيقي وحجم التضحيات التي تقدمها، وخير شاهد ما تقدمه النساء المقدسيات والمرباطات من تضحيات دفاعاً عن القدس في وقتنا الحاضر، ونوهت بان المجال السياسي يعتبر الهم بسبب ارتباطه بالأبعاد الأخرى التعليمية، والصحية، والاقتصادية.



بدورها تناولت أ. فوزية جودة عضوة المكتب السياسي في الجبهة العربية الفلسطينية وعضوة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية التاريخ النضالي للمرأة الفلسطينية منذ نشأت القضية الفلسطينية، وأفادت أن المرأة الفلسطينية مازالت تعاني من مشاكل حرية العمل وسلطة الرجل وقيود العادات والتقاليد، ويعود ضعف التمثيل النسوي في الانتخابات الى طبيعة النظام وسادة التوجهات السياسية والسيادة الذكورية في المجتمع الفلسطيني.

كما تناولت أ. نهى البحيصي مسؤولة لجان المرأة في حركة فتح وعضو الاتحاد العام للمرأة تجربتها السياسية وما حققته المرأة من مكاسب على الرغم من المعوقات والصعوبات التي تحول دون مشاركة حقيقية للنساء وضعف مشاركتها بصنع القرار سواء باللجنة التنفيذية أو على صعيد الاحزاب السياسية.

وتطرقت لدور الإعلام وأهميته في إبراز دور المرأة السياسي وما تقدمه من إنجازات وعطاء والمطالبة بحقوقها في المشاركة السياسية والاجتماعية وشغل المناصب العامة وصنع القرار، لتثبيتها على الساحة وتمكينها من الوصول لأماكن صنع القرار. وطالبت الاعلاميات بالمزيد من الاهتمام في تناول قضايا المرأة وإنجازاتها السياسية وحقوقها بتولي المناصب العليا وصنع القرار السياسي. **في الجلسة الثانية** استضافت ملتقى اعلاميات الجنوب سياسيات من الاحزاب السياسية الاسلامية ونوهت سعاد أبو ختلة عضو مجلس ادارة ملتقى اعلاميات الجنوب بان المرأة تعتبر الجسر الذي يجمع الكل الفلسطيني وأن الهدف من الاستضافة هو تناقل الافكار والخبرات بين القياديات والفئات الشابة من الاعلاميات والخريجات واعلاء صوت النساء وتثبيت لحقوقهن. كما وأثنت هدى حمد مديرة التوجيه السياسي والمعنوية في حركة حماس برفع على دعوة اعلاميات الجنوب للحديث عن تجربتها السياسية منذ بداية دخولها في معترك العمل الوطني والسياسي لإيصال الصورة الحقيقية والانجازات والتحديات التي واجهتها في ممارسة عملها السياسي، وأشارت الى أهم الانجازات التي حققتها وتمكين المرأة من خلال التدريب المحلي والخارجي، والية الوصول الى استقلالية العمل النسوي داخل الحزب بما فيه الموازنات والمقررات المستقلة. وأفادت **مرفت حماد** امينة سر الإطار النسوي لحركة الجهاد الاسلامي بأهمية العامل النسوي في إنجاح الاحزاب السياسية الاسلامية والغير إسلامية بالذات في الانتخابات واعتماد نجاحهم على تصويت المرأة. ونوهت بأن العمل النسائي داخل الحزب يعمل على تمكين المرأة وبناء قدراتها، وعلى المستوى الشخصي أضاف لها الكثير من الصفات التي صقلت شخصيتها وصنع منها متحدثة قوية وواثقة تأهلها لتولى المناصب العليا داخل الحركة، وترى أن من أهم الإنجازات التي تحققت ان الإطار النسوي أصبح بإدارة نسوية حرة، وأصبحت تتولى جميع الإدارات بنفسها كالموازنات والقرارات والفعاليات النسوية، ولها قرار سياسي بعد أن كانت تدار من قبل الرجال. **وفي الجلسة الثالثة** والتي تناولت تمثيل النساء في النقابات الفلسطينية تحدثت سميرة عبد العليم مسؤولة الجبهة الشعبية للإطار النسوي و الناشطة النقابية ومسئولة المرأة في قطاع الخدمات العامة في فلسطين عن تمثيل النساء داخل النقابات ومدى تأثير النساء بالقوى العاملة، وترى أن تمثيل المرأة بالنقابات هو تمثيل سياسي وليس على اساس المهنة ولا على اساس الواقع العمالي الذي تعيشه النساء، مشيرة الى وجود فجوة كبيرة بين النقابيات والنقابيين، وأكدت بان هناك تفاوت للكويت النسوية في النقابة على مختلف مسمياتها، وبحكم الانقسام تم عقد مؤتمر الاتحاد السادس بالضافة الغربية دون حضور غزة أو يعقد بغزة، ويعتبر ذلك فقدان لحق غزة ككل وليس فقط حق النساء في النقابات. ونوهت بأن تمثيل المرأة في النقابات هو تمثيل سياسي وليس تمثيل على اساس المهنة أو الواقع العمالي الذي تعيشه النساء. وهذا لا يعتبر تمثل للقواعد العمالية من النساء بالشكل المطلوب. ويعتبر وجود المرأة في المجالس الادارية للنقابات وجود شكلي ولا يأخذ بقرارتهم. وأوضحت الاستاذة والمحامية **رنا يوسف الحداد** بأنها النقابية الوحيدة عضو مجلس نقابة المحاميين الفلسطينيين على مستوى غزة والضافة الغربية للدورة الانتخابية الثانية كعضو بنقابة المحاميين وتعتبر ذلك نجاح كبير يحسب للمرأة وأكدت بان نقابة المحامين تتبع لقانون خاص بها ولا تتبع لأي جهة، وتشمل جميع الأطر السياسية داخل النقابة. ونوهت لوجود فجوة فكرية وعمرية وزمنية ما بينها وبين فئة الشباب داخل النقابة ومشيدة بضرورة الحاجة لدعمهم وتبنيهم لقضاياهم ولتوجيههم على الطريق الصحيح. وأعلنت الحداد عن شدة فخرها لتمثيلها نقابة المحامين الفلسطينية وأكدت على زيادة عدد المحاميات في النقابة، وأهمية تأثير عمليات الضغط والمناصرة في رفع تمثيل المرأة على جميع الاطر السياسية والغير سياسية، وترى أن هناك مشكلة في عدد القاضيات ووكيلات النيابة، اذ يبلغ العدد ٤٤ قاضي مقابل قاضية، و٢٠٠ وكيل نيابة مقابل ٣ وكيلات نيابة. وأوصت الحداد بتشجيع المرأة المحامية لترشيح نفسها في الانتخابات القادمة لزيادة عدد العضوات في مجلس نقابة المحامين وطالبت المحاميات بانتخاب النساء وأكدت بان المرأة هي الداعمة الاولى للمرأة.

“ضعف المشاركة السياسية للمرأة يعود لسيطرة الفكر الذكوري”



أوصى سياسيون وإعلاميون وشخصيات اعتبارية وممثلين من **مؤسسات المجتمع المدني** العمل على تكثيف عقد المزيد من المناظرات السياسية التي تجمع بين سياسيين وسياسيات وصناع القرار؛ مع الحفاظ على حق الجمهور بالمسألة وإبداء الرأي وحكمه بالتأييد أو المعارضة ومدى اقتناعه بما يقدمه الفريقين لفرضية المقولة، كما وأوصى بإخضاع الساسة لتدريب مكثف خاص

بعلم المناظرات، واستخدامه في الانتخابات على أن تكون مناظرات مباشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتقليدي بين مرشحي القوائم ومسائلتهم حول برامجهم الانتخابية، بالإضافة الى ضرورة التنوع وعمق الطرح لفرضيات المناظرات السياسية والمطالبة ببناء أسس لحاضنة شبابية لاستقطاب الشباب وتأهيلهم للعمل السياسي والتدرج في المناصب السياسية.

جاء ذلك خلال مناظرة سياسية الأولى من نوعها بعنوان: “ضعف مشاركة المرأة السياسية يعود لسيطرة الفكر الذكوري” نفذها ملتقى إعلاميات الجنوب ضمن مشروع “إعلاميات قادرات على التغيير” الممول من المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية EED.



وبمشاركة سياسيين وسياسيات من الأحزاب السياسية ممثلة بكل من: د. مريم أبو دقة وأ. نهى البحيصي وأ. أمنة حميد من الفريق المؤيد ومشاركة كل من: د. أحمد المدلل وأ. هاني ثوابته وأ. يزيد حويحي عن الفريق المعارض للمقولة وأدارتها الإعلامية تغريد العمور بحضور سياسيات وسياسيين وإعلاميين وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، ودافع الفريق المؤيد للمقولة بأدلة الداعمة للمقولة والتي ركزت على “**ضعف مشاركة المرأة السياسية**”

يعود لسيطرة الفكر الذكوري بالأدلة والاحصائيات وان مشاركة المرأة في المجلس الوطني وهي أعلى هيئة في منظمة التحرير الفلسطينية ٥٦ عضوة من أصل ٧٤٤ عضو، وفي المجلس المركزي ٥ نساء من أصل ٢٤ عضو وفي المجلس التشريعي لانتخابات ١٧٢٠٠٦ عضو بنسبة ١٢.٨٪، وعلى صعيد السلطة وزيرتان من أصل ٢٤، وفي المجالس البلدية والمحلية ١٨٪ بفضل الكوتا.

وأضاف الفريق المؤيد بأن المشاركة السياسية للمرأة ضرورية لتحقيق أهداف النظام السياسي حيث تعطي المؤسسة التمثيلية والتنفيذية قوة تمثيلية نابعة من الخيار الديمقراطي، لذا فإن أولى مقدمات مشاركة المرأة السياسية هي الإقرار بأنها تتمتع بالمواطنة والمساواة التامة أمام القانون دون تمييز.

وأنها تفسح المجال أمام النساء للمشاركة في وضع الخطط والبرامج والسياسات والمشاركة في تنفيذها والإشراف عليها مما يعود عليها بالفائدة على المجتمع بأكمله وهذا بدوره يؤدي إلى عدم تركز القوة بيد فئة دون الأخرى بل يتيح توزيع مصادر القوة داخل المجتمع.

في حين أدحض الفريق المعارض المقولة مؤكداً أن المرأة تمثل تياراً مجتمعياً ومؤثراً ولا يمكن تجاوزه في عالم السياسة، متسائلاً ما هو الدور الحقيقي الذي يمكن للمرأة أن تؤديه في عالم السياسة؟ ويضيف بأن السياسة فن يمكن أن تجيده المرأة بحرفية أكثر من الرجل وقد يكون الإنجاز من الرجل أكثر نتيجة لطبيعته وقدراته وامكانيات صموده،

وعارض الفريق مقولة ضعف مشاركة المرأة السياسية تعود للسيطرة الذكورية تحت مجموعة من الاعتبارات مستشهداً بالتجربة الفلسطينية بشكل خاص ويرى أن هناك ظروف

موضوعية وظروف ذاتية تلقي بظلالها على هذا الفهم المتعلق بدور المرأة ومشاركتها، وأن التجربة الفلسطينية هي تجربة فريدة قياساً بدول العالم الثالث وهذا أنسبها هذه الخاصية. واستشهد بالدروس والعبر من تجارب عالمية وأن المشاركة الفلسطينية على الرغم من تواضعها وعدم الرضى عنها تمثل تجارب ربما تتميز عن تجارب كثير من شعوب المنطقة تعيش بظروف أصعب من ظروفنا أو أقل صعوبة وأشار الفريق بأدلته بالتجربة الفلسطينية التي تميزت بمشاركة المرأة حتى بالمعنى الكفاحي وهي أكثر الأمور والقضايا تعقيداً بتقديم أعلى مراحل التضحية وهي التضحية بالنفس والنماذج كثيرة، ونوه أن القضية الفلسطينية لها تميز والعديد من المزايا في خصوصيتها المرتبطة بالديمقراطية الفلسطينية الداخلية إذ لا يوجد ديمقراطية مطلقة فكل المؤسسات الفلسطينية سواء في الأحزاب أو السلطة أو المؤسسات، فالديمقراطية التي تجري هي ديمقراطية توافقية. وأن الظروف الموضوعية التي تحكم مشاركة المرأة هي المرتبطة بشكل أساسي في عقلية المرأة وممارسة المرأة لحقها الديمقراطي وحققها النضالي والاجتماعي.

حول المشاركة السياسية للمرأة



نظم ملتقى إعلاميات الجنوب ورشتين عمل توعوية بعنوان " دور الاعلام في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية والترشح للانتخابات " بالتعاون مع دائرة العلاقات العامة بجامعة الأقصى وقسم الاعلام بكلية علوم الاتصال واللغات - جامعة غزة، بحضور رئيس جامعة غزة أ. د رياض الخضرى، وعميد كلية الاتصال واللغات د. وسام عامر، ورئيس قسم الاعلام

د. حاتم العسولى، وحضر اللقاء من جامعة الأقصى كل من: مدير العلاقات العامة والشؤون الثقافية بالجامعة د. محمد حمدان، ورئيس قسم الصحافة بكلية الاعلام د. غسان حرب، استهدف اللقاء ١٠٠ طالب وطالبة بكليات الاعلام من كلا الجامعتين، يأتي ذلك ضمن أنشطة مشروع "اعلاميات من أجل التغيير" الممول من المؤسسة الاوروبية من أجل الديمقراطية EED.

وأشار أ. د ماجد تربان خلال تقديمه اللقاء الى تطور المشاركة السياسية للمرأة في العهد القديم والحديث وتطور المشاركة السياسية بين المساواة المبدئية والمساواة الفعلية، كما تناول المفاهيم والمعتقدات وتأثيرها بين الواقع والتجربة وسقوط التمييز الاجتماعي وفكرة المساواة والمواطنة.



كما نوه الى العوائق التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام والوضع السياسي والظروف الحالية وما قدمته المرأة الفلسطينية في المراحل السابقة والحالية وضعف تمثيل المرأة في المشاركة السياسية واتخاذ القرار، والدور المطلوب للوصول الى مشاركة حقيقية للمرأة في صنع القرار، كما تناولت تجارب للنساء على مستوى العالم، وأهمية دور الاعلام في تغطية وتعزيز مشاركتها السياسية والمشاركة في صنع القرار.

وأوضحت المديرية التنفيذية لملتقى اعلاميات الجنوب أ. ليلي المدلل أن هذه الورش استهدفت طلبة وطالبات الجامعات بهدف تعزيز دور المرأة في المشاركة بالحياة السياسية الفلسطينية، ورفع مستوى الوعي لدى الفئات المستهدفة، للمساهمة في دعم واسناد النساء في أي انتخابات قادمة وتعزيز دورها السياسي في الأحزاب السياسية الفلسطينية. ونوهت الى أن الملتقى يهدف من خلال هذه المحاضرات الى تعزيز التعاون بين الجامعات وملتقى اعلاميات الجنوب بالذات طالبات وطلبة كليات الاعلام واشراكهم في الانتخابات القادمة.

الإعلام السياسي النسوي (إعلاميات بوست)



نفذ ملتقى إعلاميات الجنوب مخيم "إعلاميات بوست"، ضمن مشروع "إعلاميات قدرات على التغيير، الممول من المؤسسة الأوروبية لأجل الديمقراطية EED، واستهدف ٤٠ شابة من الإعلاميات حديثات التخرج.

مخيم الاعلامي السياسي النسوي خاص بالإعلاميات يهدف إلى تعزيز مشاركة الإعلاميات في التغطية الإعلامية للأحداث السياسية داخل المجتمع

الفلسطيني والتركيز على دورهن في التغطية الإعلامية للانتخابات الفلسطينية المرتقبة. وقالت ليلي المدلل المديرية التنفيذية لملتقى إعلاميات الجنوب، إن المخيم تخله العديد من الأنشطة، أبرزها مداخلات لناشطات نسويات على المستويين الحقوقي والإعلامي، إذ أكدت الإعلامية ماجدة البلبيسي في مداخلتها حول موضوع "التغطية الإعلامية من منظور النوع الاجتماعي" أن هنالك تغييب لمشاركة النساء في الجانب السياسي، وهذا يعود لعدة أسباب أهمها التنشئة الاجتماعية، وهيمنة ذكورية على مختلف مناحي الحياة السياسية والإعلامية، تركت مساحة محدودة للإعلاميات في تناول الموضوعات السياسية. وأوضحت البلبيسي أن وجود المرأة في ذيل القوائم الانتخابية المرشحة دليل قاطع على الهيمنة الذكورية، وهذا يتطلب ضرورة تعزيز دور الإعلام في صنع



الحقيقة خصوصاً مع انتشار الإعلام الرقمي، ولا بد من تعزيز تمثيل النساء في الحياة السياسية من خلال التجربة الحقيقية، وتشجيع المرأة على الرقابة على الانتخابات، وضرورة إبراز النساء الموجودات ضمن القوائم السياسية وإعطاءهن الحق في الدعاية الانتخابية بعيداً عن الحزبية. وفيما يتعلق "بالمرأة وفرص العمل في المجال السياسي" تحدثت الإعلامية مادلين شقليه مديرة البرامج في إذاعة زمن، عن تجربتها في العمل الإعلامي منذ اثني عشر عاماً،

مؤكدّة إنه لا بد معرفة التوجه الصحيح للإعلاميات، ومعرفة الحاجة الحقيقية للمجتمع، كما وأوضحت أن سبب ضعف دور الإعلاميات في التغطية الإعلامية للأحداث السياسية، يعود إلى أن القضايا السياسية شائكة ومعقدة، وذلك أثر بشكل كبير على تواجد الإعلاميات ضمن الموضوعات السياسية، مؤكدة على أهمية تعزيز تواجدهن في هذا المجال، والعمل على تذليل كل العقبات المجتمعية التي تواجههن.



وقدمت الإعلامية سعاد أبو ختلة ورقة عمل مقتضبة بعنوان "واقع المرأة الفلسطينية داخل الأحزاب" مؤكدة على ضرورة تعديل الصورة النمطية تجاه المرأة في الأحزاب، والتعامل معها كقوة مؤثرة فاعلة، وليس مجرد وجود شكلي لتلميع صورة الحزب السياسي، مشيرة إلى ضعف تواجد المرأة في مراكز صنع القرار داخل الأحزاب الفلسطينية.



وفي نهاية المخيم قدمت المشاركات مجموعة من التوصيات تتعلق بتعزيز دور الإعلاميات في التغطية الإعلامية للموضوعات السياسية منها، ضرورة عقد تدريبات تتعلق بالتحليل السياسي، وعقد ندوات خاصة مع المشاركات في القوائم داخل الأحزاب الفلسطينية، وضرورة الاطلاع على التجارب النسوية الإعلامية الناجحة والاستفادة منها.

ملتقى اعلاميات الجنوب يفتتح مشروع

“اعلاميات قادرات على التغيير”

افتتح ملتقى اعلاميات الجنوب مشروع “اعلاميات قادرات على التغيير” الذي يهدف الى المساهمة في تنمية قدرات النساء وترسيخ مساحة الديمقراطية ومشاركتهم السياسية والعمل على بناء قدرات ومهارات الصحفيات حديثات التخرج وتمكينهن من ممارسة عملهن الإعلامي في المجال السياسي، وذلك بتمويل من المؤسسة الأوروبية للديمقراطية (EED).

وأوضحت أ. ليلي المدلل مديرة ملتقى اعلاميات الجنوب خلال افتتاح الدورة التدريبية أن المشروع يعمل على تعزيز انخراط أكبر للنساء في مستويات المشاركة السياسية ودعم العملية الديمقراطية، وتوسيع المعرفة والمهارات الإعلامية لديهن، ورفع وعي المجتمع حول الديمقراطية والحقوق السياسية للمرأة.

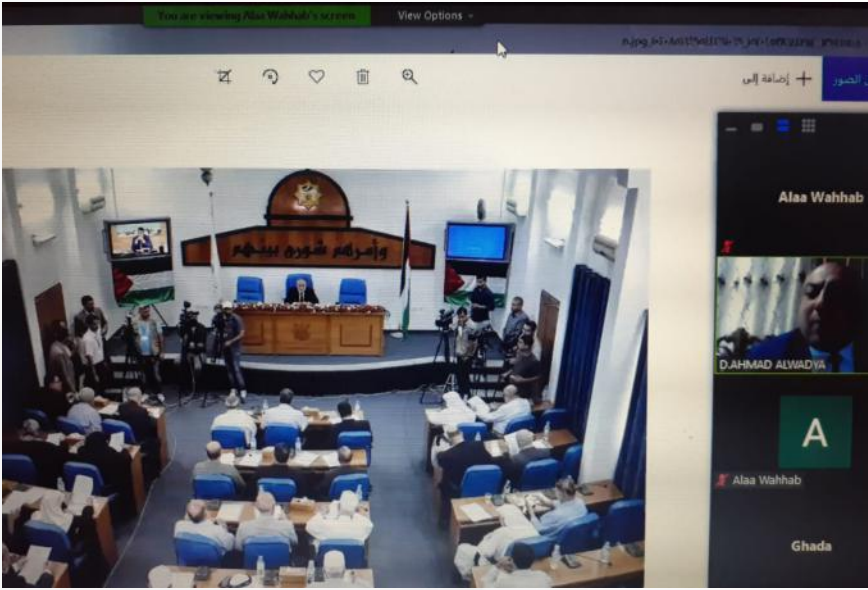
وأشارت المدلل إلى أن المشروع يستهدف الاعلاميات الجدد وخريجات كليات الاعلام في قطاع غزة ويعمل على بناء قدرات وتطوير مهارات الاعلاميات ورفع وعيهم للدفاع عن حقوقهن في المشاركة السياسية ودعم الحقوق السياسية للمرأة ومساندتها ودمجها للمشاركة في العملية الديمقراطية بشكل فعال .

ونوهت أن المشاركة السياسية حق من حقوق المرأة والتي تنص عليها القوانين والمواثيق الدولية، خاصة وأن المشروع يؤكد على حق المشاركة لكلا الجنسين في صنع القرار، مشددة على ضرورة بناء كادر اعلامي نسوي مؤهل للعمل بالإعلام السياسي المقتصر غالباً على الذكور.

وذكرت مديرة الملتقى أن المشروع يحتوي على العديد من الأنشطة التي تدعم مشاركة المرأة في مجال الاعلام السياسي وإنتاج دراسة بحثية معمقة وتحليلية تأخذ بعين الاعتبار الرؤية النسوية للأجيال الجديدة من الشابات واقتراحاتهن لتعزيز انخراط أكبر في مستويات المشاركة السياسية.

وبينت المدلل أن المشروع يحتوي على ورش توجيهية يتم تنفيذها داخل الجامعات لتحفيز الأجيال القادمة بتبني الفكر الديمقراطي في المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، وتنفيذ مخيم اعلامي نسوي، بالإضافة الى حملات إعلامية متكاملة من خلال برنامج إذاعي وإصدار عدد من مجلة انسان وإطلاق حملات مناصرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وعقد مناظرة بين سياسيات مخضرمات وسياسيين لهن تجربة في العمل مع الأحزاب.

المشاركة السياسية للمرأة



نظم ملتقى إعلاميات الجنوب سلسلة ورش عمل توعوية بعنوان "المشاركة السياسية للمرأة" عبر البث المباشر من خلال تطبيق zoom والتي حضر فيها نخبة من ذوي الاختصاص، بمشاركة ١٠٠ شخص من طلبة وطالبات الجامعات والمهتمين، يأتي ذلك ضمن أنشطة مشروع "إعلاميات من أجل التغيير" الممول من المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية EED.

وأوضحت المديرية التنفيذية لملتقى إعلاميات الجنوب أ. ليلي المدلل أن هذه الورش استهدفت طلبة وطالبات الجامعات بهدف تعزيز دور المرأة في المشاركة بالحياة السياسية الفلسطينية، ورفع مستوى الوعي لدى الفئات المستهدفة، للمساهمة في دعم واسناد النساء في أي انتخابات قادمة وتعزيز دورها السياسي في الأحزاب السياسية الفلسطينية.

ونوهت الى أن الملتقى يهدف من خلال هذه المحاضرات الى مناقشة أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية وصنع القرار، وكذلك التعرف على الدور المنوط بالمرأة للوصول لصناعة القرار، والوقوف على أهم المعوقات والصعوبات التي تحول دون ذلك والعمل على تجاوزها، والتعرف على دور الاعلام والحكومة وصناع القرار والفصائل



والأحزاب تجاه مشاركة المرأة. وقد تطرقت ورش العمل التوجيهية الى العديد من القضايا الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية منها: الوضع السياسي والظروف الحالية وما قدمته المرأة الفلسطينية في المراحل السابقة والحالية وتأثير الانقسام وأثره على الحياة السياسية والاختلالات وضعف تمثيل المرأة في المشاركة السياسية واتخاذ القرار، والدور المطلوب للوصول الى مشاركة حقيقية للمرأة في صنع القرار،

كما تناولت تجارب الانتخابات الفلسطينية السابقة ودور المؤسسات النسوية في العمليات الانتخابية، والتعريف على تجارب انتخابية للنساء والكويتا النسوية، وأهمية دور الاعلام في تغطية وتعزيز مشاركتها السياسية والمشاركة في صنع القرار.

هذا وتخلل المحاضرات الحديث عن أمثلة ناجحة لنساء قياديات ومشاركات سياسية ناجحة لشباب فاعلين، وذلك لتشجيع النساء والشابات على المشاركة السياسية وتعزيزها.

المشاركة السياسية للنساء



اختتم ملتقى اعلاميات الجنوب دورة تدريبية حول الحقوق السياسية للمرأة ومشاركتها في العملية الديمقراطية والمساواة بين الجنسين في الحياة السياسية وتعزيز وعي الاعلاميات بأهمية التغطية الإعلامية لمشاركة المرأة السياسية ومنح الاعلاميات أدوارا قيادية في صناعة الاعلام النسوي السياسي، بمشاركة ٢١ إعلامية من جنوب قطاع غزة، يأتي ذلك ضمن

مشروع اعلاميات قادرات على التغيير بتمويل من المؤسسة الأوروبية للديمقراطية (EED). وعن أهمية هذا التدريب أشارت ليلي المدلل المديرية التنفيذية لملتقى اعلاميات الجنوب، أن هناك حاجة لرفع مستوى الوعي لدى الاعلاميات والخريجات الجدد بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة وصولا إلى مركز اتخاذ القرار وتمثيل النساء في المجلس التشريعي والمجالس المحلية والبلديات، والمواطنة وحقوق المرأة، وتمكين الصحفيات من التغطية الإعلامية في دعم النساء المرشحات للانتخابات القادمة. وأضافت: أن ما قدم من مواد تدريبية تعمل على تنمية قدرات الاعلاميات وتمكينهن من تغطية إعلامية مميزة وجيدة المحتوى تساهم في تغيير الصورة النمطية للمرأة في الاعلام والتغطية الإعلامية لأنشطتها السياسية، كما يعمل على تطوير الوعي لدى الاعلاميات ومنحهن أدوارا



مميزة في صناعة الاعلام عند تناولهن لقضايا المرأة السياسية وما تحتويه المواد المعدة من مضامين لخلق واقع أكثر إيجابية للمرأة السياسية.

من ناحية أخرى نوهت المدربة دنيا الامل إسماعيل، الى أن التدريب تميز بالمشاركة الفعالة من قبل الصحفيات المتدربات وتوعيتهن حول أهمية التركيز على الحساسية الجندرية في تغطيتها لأنشطة النساء السياسيات، وكيفية احداث الفروق في التغطية الإعلامية الحساسة، والمعايير

الأساسية التي يجب مراعاتها في التغطية الإعلامية المكتوبة والمسماة والمرئية، وكيفية استخدام اللغة الحساسة للنوع الاجتماعي واختيار الرسوم والصور ومدى مطابقتها للمحتوى.

وقالت **المتدربة سامية الأخرس:** "أن التدريب كان مميز كونه يأتي ونحن بصدد انتخابات جديدة وهذه تجربة جديدة ولم يسبق لجيلنا أن عاصر انتخابات وعلى أمل أن نخوض هذه التجربة، كما أضاف التدريب لنا الكثير من المعلومات والمعرفة كالواقع العام لمشـاركة النساء السياسية، وحقي في المشاركة السياسية وكيف لي أن أمارس هذا الحق بكل حرية، وجعلني أكثر طموحا في تحقيق ذاتي وأن أكون في مركز سياسي مهم في المسـتقبل، بالإضافة الى تشجيعي وتمكيني من أن أكون إعلامية تكتب في مجال السياسة".

يأتي هذا التدريب وما يليه من تدخلات وأنشطة أخرى ستنفذ ضمن مشروع "اعلاميات قادرات على التغيير" للتأثير على السياسات الحكومية ومنح أدوارا قيادية للمرأة في صناعة الاعلام وتشجيع الاعلاميات على الكتابة حول واقع المرأة السياسية الفلسطينية لمجلة انسان وتنفيذ العديد من التدخلات الأخرى ضمن المشروع.



EUROPEAN
ENDOWMENT FOR DEMOCRACY



ملتقى إعلاميات الجنوب South Women Media Forum SWMF



قطاع غزة - مدينة رفح - الكراج الشرقي
عمارة قشطة الطابق الثالث

Gaza Strip-Rafah-Eastern Crossroads
Qeshta Building-Third Floor



+970599688360

0 8 2 1 2 1 6 2 8

www.swmf.ps

Moltaqa.press@gmail.com

/https://www.facebook.com/1SWMF

Twitter.com/e3lamiatelnob

e3lamiatelnob

